The Palestinian Initiative for the Promotion of **Global Dialogue and Democracy**. MIFTAH
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية

الدليل الإرشادي
2011

مشروع تنمية المجتمعات المحلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

حقوق النشر والطبع محفوظة للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح

الطبعة الأولى أيار 2011
منشورات مفتاح 2011

إعداد الدليل:
وحيد جبران
اعتدال الجريري
حذيفة جلامنة

تدقيق: صدام الرينتاوي

ترجمة: خليل توما

طاقم مفتاح:
منسقة مشروع "تنمية المجتمعات المحلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، ليس الشعيبي حنتولي
المساعدة الإدارية في المشاريع: رهام خروب

بالشراكة مع:

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

المحتويات

4 تقديم

6 المواطنة: بين المفهوم والممارسة في الأراضي الفلسطينية

20 المشاركة المجتمعية: حقوق وواجبات

44 مهارات في الضغط والمناصرة والتشبيك

64 الحاجات المجتمعية: تحديدها والتدخل لتلبيتها

«تقديم»

يأتي إعداد هذا الدليل ضمن مشروع "تنمية المجتمعات المحلية في الأراضي الفلسطينية" والذي جاء بمبادرة وشراكة حقيقية جمعت كل من المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، مؤسسة أوكسفام (بريطانيا)، مركز الدراسات النسوية، مؤسسة الرؤيا الفلسطينية، ومركز أنصار، وبدعم من الاتحاد الأوروبي.

يتميز هذا المشروع بالدرجة الأولى بوصوله إلى المناطق المهمشة في الأراضي الفلسطينية التي تعاني من ممارسات الاحتلال القهرية، والتي تقع في مجملها ضمن تصنيف c، الأمر الذي يعني غياب سيطرة فلسطينية شاملة على هذه الأراضي، وشح الخدمات الحياتية المقدمة لها، ما يدفع باتجاه زيادة نسبة العمالة داخل المستوطنات الإسرائيلية، هدم البيوت والمساكن، وعدم توفر أي غطاء حقوقي وقانوني نافذ لسكان هذه المناطق مما يزيد من تهميش هذه المجتمعات بفئاتها الاجتماعية كافة، وتضاؤل قدرات المؤسسات القاعدية فيها.

ويهدف المشروع بالأساس إلى تسليط الضوء على الظروف المعيشية التي يعاني منها المواطنون في تلك المجتمعات سواء على المستوى السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، والثقافي، وإبراز القضايا التي تحتاج إلى تدخل من قبل الجهات المسؤولة المختلفة سواء مؤسسات حقوقية، إنسانية، صناع قرار، مؤسسات حكومية ودولية.

وبالتالي تتركز أهداف المشروع على تعزيز ورفع قدرات المجتمعات المحلية من خلال تشكيل لجان مجتمعية، ورفع قدرات المؤسسات القاعدية بما يتعلق بالتأثير والمشاركة المجتمعية من خلال أطر الحكم الصالح، وتعزيز قدرات قطاعي الشباب والنساء في المناطق المستهدفة للتأثير بصنع القرار، ويستهدف المشروع خمسة مواقع موزعة ما بين منطقتي الأغوار (في الزبيدات، وفصايل، والجفتلك، والعوجا) وبيت لحم (في الولجة). ويعمل المشروع من خلال ثلاثة أطراف رئيسة، وهي: اللجان المجتمعية بمساندة المحركين أو المحفزين المجتمعيين من شباب ومجالس قروية ومؤسسات القاعدية.

ورغم أن هذا الدليل يستهدف المؤسسات واللجان المجتمعية في المناطق المذكورة، إلا أنه تم إعداده بحيث يستطيع الاستفادة منه كل من يعمل في مجال تعزيز المواطنة والمشاركة المجتمعية، ومجالات الضغط والمناصرة والتشبيك، وهذا ينطبق على الرجال والنساء، وعلى الشباب من الجنسين. وتم إعداده على هيئة دليل إرشادي إجرائي لكي يسترشد به المعنيون كدليل عملي في تنمية المجتمعات المحلية.

أما الأهداف الخاصة التي يسعى هذا الدليل إلى تحقيقها فهي تتمثل في مجموعة الأهداف الآتية:

- تعزيز الوعي والمعرفة حول حقوق المواطن/ة ومسؤولياته، والمواطنة الفاعلة.
- تعزيز المشاركة المجتمعية في المجالات المختلفة المتعلقة بالحاجات والحقوق.
- تطوير المهارات في مجالات الضغط والمناصرة والتشبيك لإحقاق الحقوق وتلبية الحاجات.
- تحديد الحاجات المجتمعية الحقيقية وتحديد آليات للتدخل البناء لتلبيتها.

ويحتوي الدليل على أربع وحدات، تتناول كل منها مواد ضرورية للمواطن والمؤسسات واللجان المجتمعية للاسترشاد بها كمواطنين فاعلين يشاركون في مجتمعاتهم، وينخرطون في حملات الضغط والتأثير لمناصرة قضاياهم المجتمعية، فضلاً عن مشاركتهم في تحديد حاجاتهم المجتمعية وإعداد التدخلات الهادفة إلى تلبيتها. فقد تناولت الوحدة الأولى المواطنة الفاعلة، وتناولت الثانية المشاركة المجتمعية، في حين تناولت الوحدة الثالثة الضغط والمناصرة والتشبيك، أما الوحدة الرابعة فقد تم تخصيصها لتحديد الحاجات المجتمعية ومعالجة هذه الحاجات وتلبيتها من خلال التدخلات البناءة.

يجدر بالذكر أنه تم إعداد هذا الدليل باستخدام منهجية المشاركة، حيث تم ذلك بالاستعانة بالنقاشات والمواد والتوصيات والمخرجات التي توصل إليها المشاركون في ورشات العمل والمجموعات البؤرية التي تم تنظيمها ضمن فعاليات المشروع في المواقع المستهدفة في منطقتي الأغوار وبيت لحم. وكذلك تمت الاستعانة بالمواد والمخرجات التي توصلت إليها ورشات التخطيط الاستراتيجي التي تمت في هذه المواقع، فضلاً عن مراجعة وثيقة المشروع، والأدبيات ذات العلاقة، والأخذ بملاحظات الشركاء والمستفيدين على مسودة الدليل.

المواطنة
بين المفهوم والممارسة
في الأراضي الفلسطينية

تعد المواطنة أحد المؤشرات الجوهرية للمجتمعات الديمقراطية، وهي في ذات الوقت أحد الحقوق الأساسية للمواطنين في هذه المجتمعات. لذلك من المهم أن يلم المواطن/ة (سواء كان رجلاً أم امرأة) في أي مجتمع بحقوقه وأن يمارسها ويصونها ويعارض من يسعى إلى انتهاكها أو حرمانه منها. كذلك من المهم أن يلم بواجباته ويلتزم بها، وبخاصة واجباته نحو المجتمع الذي يعيش فيه، وواجباته نحو المواطنين الآخرين. لذلك تم إعداد وحدة المواطنة هذه لتسهم في التعريف بمفهوم المواطنة وعلاقتها بالمشاركة والمساواة، ولتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم وتشجيعهم على ممارستها.

مفهوم المواطنة

تعني المواطنة بمفهومها الواسع: الصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، وتحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة وواجباته تجاهها. وبالتالي، فإن المواطن/ة هو/هي الإنسان الفرد العضو الكامل في الدولة، وهو/هي يقف/تقف أمام الدولة كمواطن/ة قبل كونه/ها أي شيء آخر، وعضويته/ها في الدولة يفترض أن تفوق عضويته/ها في الطائفة، أو في العائلة وغير ذلك من الانتماءات الأخرى.

من خلال ما سبق نجد أن المواطنة رابطة قانونية قائمة بين الفرد ودولته التي يقيم فيها بشكل ثابت ويتمتع بجنسيتها على أساس جملة من الواجبات والحقوق. والمواطنة تتضمن مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الفرد والدولة، وبين الأفراد بعضهم بعضاً. وتقوم هذه العلاقات على الحقوق والواجبات التي يحددها الدستور الذي يشكل الوثيقة الأساسية التي بمقتضاها يتم الحكم، وتتفرع منه باقي التشريعات والقوانين. وتمثل المواطنة في الأنظمة الديمقراطية الحقيقية المبدأ الأساسي الرئيسي للديمقراطية، فلا وجود ولا معنى لأي نظام ديمقراطي بدون ترجمة مفهوم المواطنة إلى واقع فعلي.

جوهر المواطنة

يكمن جوهر المواطنة في قضيتين أساسيتين هما: المشاركة والمساواة. وهاتان القضيتان كفيلتان بتحقيق الانتماء والولاء لهذا الوطن، وخلق حالة من الدافعية للتفاعل الإيجابي، وتقديم الواجبات برضا كامل، قائم على القناعة الذاتية بتقدير الواجبات كقيمة، وعدم التهرب منها في أول فرصة سانحة.

أولا: المشاركة: يعمل توسيع قاعدة المشاركة على تعزيز كل من مبدأ المواطنة بشقيها: الحقوق والواجبات، ومبدأ الانتماء والانحياز لمصلحة الوطن. كما يعمل على تعزيز مكانة المواطن/ة في المجتمع، ويساعد في توظيف طاقات المجتمع ككل. ومن جهة أخرى، فإن مشاركة المواطنين، وبخاصة السياسية منها، هي تعبير حقيقي عن مصالحهم، وترجم هذه المشاركة من خلال العملية الديمقراطية، التي تؤكد على حق المواطنين في التعبير عن إرادتهم الحرة في التفكير، والاختيار، والمشاركة، تحقيقاً لرغباتهم، وطموحاتهم؛ وعليه من حق المواطنين وفق الأهلية القانونية التي يحددها الدستور المشاركة عبر الآليات والقنوات المختلفة.

مجالات مفتوحة لمشاركة المواطن/ة

- المشاركة في العملية الانتخابية عبر الترشّح للمناصب، والتصويت، وانتخاب ممثليهم في الهيئات كافة.
- المشاركة في عملية صنع السّياسة العامة وعلى مستويات عدّة، إما مباشرة من خلال ممثليهم، أو غير مباشرة من خلال الإسهام في الرقابة، والمساءلة، وتشكيل الأحزاب، ومجموعات الضغط لإحداث التغيير المنشود.
- المشاركة المجتمعية عبر الأعمال التطوعية، والمبادرات الشبابية والنسائية والمجتمعية، وحملات الضغط والتأثير والمناصرة للقضايا المجتمعية المختلفة.

ثانيا: المساواة بين جميع المواطنين: تعد هذه المساواة إحدى القضايا الجوهرية في المواطنة، فلا يجوز التمييز بين المواطنين على أساس الدين، أو العرق، أو الجنس، أو اللون..... الخ. ويجب أن ينال المواطنون حقوقاً وواجبات متساوية دون أية اعتبارات كما سبق ذكره. إن البديل لحالة المساواة هذه هو دولة تصنف مواطنيها على سلم الدرجات مواطنين من الدرجة الأولى، والثانية، والثالثة، وهذا يعني التمييز بين المواطنين، والتهميش لبعض المناطق دون سواها.

الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة.

مادة (9)- الباب الثاني: الحقوق والحريات العامة
القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية- شباط 2007.

إرشادات للمؤسسات واللجان المجتمعية لتحقيق المساواة بين المواطنين

- العمل على تحقيق مبدأ سيادة القانون.
- العمل على وقف جميع أشكال التمييز بين المواطنين.
- العمل على ضمان الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

مواد قانونية تعزز المواطنة

من الضروري أن ينصّ القانون الأساسي الفلسطيني على نحو واضح لا يقبل اللبس على مجموعة من المواد التي تعزز المواطنة وتصونها. ومن أهم المواد ذات العلاقة التي تضمنها القانون الأساسي المعدل (شباط 2007) ما يأتي:

مواد قانونية في القانون الأساسي الفلسطيني تعزز المواطنة وتصونها

- **مادة (2):** الشعب مصدر السلطات ويمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات على الوجه المبين في هذا القانون الأساسي.
- **مادة (6):** مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين/ وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص.
- **مادة (10):** حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام.
- **مادة (30):** التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة. ولكل فلسطيني حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي. وينظم القانون التقاضي بما يضمن سرعة الفصل في القضايا.
- **مادة (31):** تنشأ بقانون هيئة مستقلة لحقوق الإنسان ويحدد القانون تشكيلها ومهامها واختصاصها. وتقدم تقاريرها لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي الفلسطيني.

القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية- شباط 2007

المواطنة: الحقوق والواجبات

يمكن التعبير عن الحق عبر المعادلة الآتية التي تربط بين الحق والحاجة التي تكمن وراءه والواجبات المتعلقة به:

فمثلاً حق المواطن/ة في التعليم يتطلب اعتراف الدولة والمجتمع بالحاجة التي ترتبط به/ها، ويتطلب أيضاً التزامهما بتلبية هذه الحاجة من خلال القيام بالواجبات ذات العلاقة، وتوفير الوسائل التي تكفل ذلك.

أما حقوق الإنسان فهي تعرف بأنها تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتنا، والتي لا يمكن أن نعيش بدونها كبشر. وتتيح لنا حقوق الإنسان والحريات الأساسية أن نطور وأن نستخدم بشكل كامل صفاتنا البشرية وذكاءنا ومواهبنا ووعينا، وأن نلبي احتياجاتنا المختلفة. وتستند هذه الحقوق إلى سعي الجنس البشري المتزايد من أجل حياة تضمن الاحترام، والحماية للكرامة المتأصلة، وتؤكد القيمة الذاتية للإنسان. وقد كفل "القانون الأساسي الفلسطيني المعدل" في الباب الثاني منه العديد من الحقوق والحريات العامة.

ويمكن تصنيف حقوق الإنسان في ثلاثة أجيال كما يبين الشكل الآتي الذي تليه أمثلة على كل جيل من هذه الحقوق:

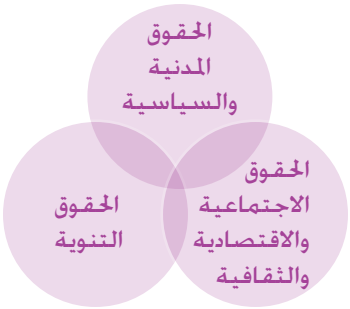

أبرز الحقوق المدنية والسياسية

- المساواة وعدم التمييز على أساس الدين، الجنس، اللغة، اللون الرأي ... الخ
- الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي
- الحق في حرية الرأي والتعبير
- الحق في الاشتراك في الجمعيات السلمية
- المساواة أمام القانون وبحمايته دون تمييز
- الحق في الزواج وتأسيس أسرة
- الحق في اللجوء للمحاكم عند أي انتهاك الحق في حرية الحركة والتنقل، والحق في مغادرة البلد والعودة إليه متى شاء
- حظر الاعتقال، أو الحجز، أو النفي التعسفي
- الحق في المحاكمة العادلة والمستقلة
- الحق في الجنسية وعدم الحرمان منها
- عدم التعرض للحياة الخاصة للأفراد أو في شؤون أسرهم
- الحق في الانتخابات الدورية، وفي إدارة الشؤون العامة
- الحق في تقلد الوظائف العامة بالتساوي مع الآخرين

أبرز الحقوق التنموية

- الحق في التنمية
- الحق في بيئة نظيفة
- الحق في السلام العالمي

أبرز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

- الحق في الضمان الاجتماعي
- الحق في العمل وبشروط عمل عادلة ومرضية
- الحق في إنشاء النقابات والانضمام إليها
- الحق في التملك
- الحق في مستوى معيشي ملائم من حيث المأكل والملبس، والمسكن، والعناية الطبية، والخدمات الاجتماعية الضرورية.
- الحق في التعليم

بعض حقوق الإنسان التي جاءت
في القانون الأساسي الفلسطيني

- **مادة (11):** الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مكفولة لا تمس.
- **مادة (18):** حرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة شريطة عدم الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة.
- **مادة (19):** لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون.
- **مادة (20):** حرية الإقامة والتنقل مكفولة في حدود القانون.
- **مادة (22):** ينظم القانون خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة.
- **مادة (23):** المسكن الملائم حق لكل مواطن، وتسعى السلطة الوطنية لتأمين المسكن لمن لا مأوى له.
- **مادة(24):** التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة.
- **مادة (25) - 1:** العمل حق لكل مواطن وهو واجب وشرف تسعى السلطة الوطنية إلى توفيره لكل قادر عليه.
- **مادة (25) - 3:** التنظيم النقابي حق ينظم القانون أحكامه.
- **مادة (33):** البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق الإنسان، والحفاظ على البيئة الفلسطينية وحمايتها من أجل أجيال الحاضر والمستقبل مسؤولية وطنية.

القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية- شباط 2007

العلاقة بين الحق والواجب

ذكرنا سابقاً أن هناك حقوقاً للمواطن/ة وعليه/ها واجبات، ففي الوقت الذي يعطينا الدستور، أو القانون الأساسي أو مجمل النصوص القانونية الحق بالمطالبة بحقوقنا فإنه في ذات الوقت يفرض علينا بالمقابل واجبات يفترض علينا القيام بها، والواجبات بشكل عام تتوزع ما بين واجبات (أسرية، مهنية، دينية، وطنية ... الخ). وأرقى أنواع الواجبات تلك التي تؤدى وصاحبها مقتنع ومؤمن بها، انطلاقاً من وازع الأخلاق، وبعض الواجبات التي لا يؤديها أصحابها، يلزمها إلزام من نوع معين، وفي كثير من الأحيان

يحدد القانون شكل العقوبات لمن لا يقوم بواجباته. وتتمثل العلاقة بين الحق والواجب في علاقة تكاملية وتبادلية. فالحق لا يوجد بمعزل عن الواجب. والقانون أو العرف يقومان بتنظيم هذه العلاقة.

ارتباط حقوق المواطن/ة بالواجبات

يرتبط كل حق من حقوق المواطن/ة بمجموعة متكاملة من الواجبات من قبل أطراف مختلفة. أولها واجب المواطن/ة نحو ذاته/ها، وثانيها واجب المجتمع نحو المواطن/ة، وثالثها واجب الدولة نحو المواطن/ة. يتوقع من المؤسسات واللجان المجتمعية توعية المواطنين فيما يتعلق بحقوقهم، بحيث تتناول هذه التوعية الحقوق المختلفة للمواطن/ة من جهة، وواجبات الأطراف المختلفة نحو هذه الحقوق لكي تتم ممارستها واحترامها.

فيما يأتي أمثلة على بعض حقوق المواطن/ة، والواجبات ذات العلاقة بهذه الحقوق:

حق المواطن/ة	واجب المواطن/ة نحو ذاته/ها	واجب المجتمع نحو المواطن/ة	واجب الدولة نحو المواطن/ة
الحق في التعليم الثانوي	• إنهاء المرحلة الأساسية. • الالتزام بالدوام. • إيمان المواطن/ة بحقه.	• توفير وسائل لنقل الطلبة. • التشجيع. • توفير أراض لبناء مدارس ثانوية.	• سياسة التعليم المجاني. • فتح مدارس إضافية. • توفير الظروف الملائمة للفتيات للتعلم.
الحق في الرعاية الصحية	• المحافظة على الصحة الشخصية والعامة. • المطالبة بتوسيع الخدمات الصحية. • الاشتراك في التأمين الصحي.	• تنظيف البيئة العامة. • توفير مراكز صحية ملائمة. • تفعيل المراكز الصحية القريبة.	• توفير نظام التأمين الصحي. • دعم المراكز الصحية. • سن التشريعات الصحية.
الحق في العمل	• الحصول على تأهيل مناسب في مهن محددة. • السعي للحصول على عمل. • اختيار العمل المناسب. • الإخلاص والأمانة في العمل.	• توفير فرص عمل. • توفير مراكز تدريب مهني. • مكافأة العامل. • تعزيز احترام العمل.	• توفير الرواتب المناسبة. • تنويع مجالات العمل. • توفير فرص للعمل. • وضع قوانين وأنظمة للعمل.
الحق في التعبير	• تطوير مهاراته وأسلوبه. • الوعي بالموضوع والإلمام به. • السعي والمثابرة. • الموضوعية/ الالتزام. • ممارسة الحق في التعبير.	• الاستماع والنقاش. • تقديم الدورات والتوعية. • إتاحة الفرص للتعبير. • احترام حرية الرأي. • تقبل آراء الآخرين.	• تقديم الدعم المادي والمعنوي. • التواصل مع المؤسسات والأفراد. • تفعيل قانون لحماية الحرية في التعبير.

متابعة الشكاوى المتعلقة بحقوق المواطن/ة الفلسطيني/ة

جاء في المادة (31) في القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية (شباط 2007): "تنشأ بقانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ويحدد القانون تشكيلها ومهامها واختصاصها، وتقدم تقاريرها لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي الفلسطيني".

وتختص الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بمتابعة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته في جميع المجالات التي يكفلها القانون الأساسي والتشريعات الوطنية أو المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، سواء أوقع الانتهاك من الجهات العامة أو من شبه العامة، وسواء أكانت تلك الجهات مدنية أم أمنية. وتتابع الهيئة في هذا المجال أية شكوى تمس أياً من الحقوق المنصوص عليها في الباب الثاني من القانون الأساسي المسمى "باب الحقوق والحريات العامة".

يمكن تقديم الشكاوى إلى الهيئة في مقرها الرئيسي في رام الله أو في مكاتبها الفرعية في نابلس، وطولكرم، ورام الله، والخليل، وخان يونس والرمال في غزة.

عنوان المقر الرئيسي للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
رام الله- خلف مقر المجلس التشريعي الفلسطيني- مقابل مركز الثلاسيميا، ص ب 2264، هاتف 29869558 أو 2987536، فاكس 2987211. أو عبر البريد الالكتروني الآتي:www.ichr.ps-ichr@ichr.ps

مسؤوليات أساسية على المواطن/ة نحو المجتمع

تقع على عاتق المواطن/ة المنتمي/ة لمجتمعه/ها ووطنه/ها مجموعة من المسؤوليات، يمكن تصنيفها إلى نوعين من المسؤوليات أولها مسؤوليات إلزامية بموجب الدستور والقوانين مثل: دفع الضرائب، والالتزام بالقوانين، والدفاع عن الوطن، وثانيها مسؤوليات طوعية يقوم/تقوم بها المواطن/ة على نحو طوعي دون فرض التزامات عليها بشأنها، مثل: المشاركة في التنمية المجتمعية، وحماية البيئة من التلوث.

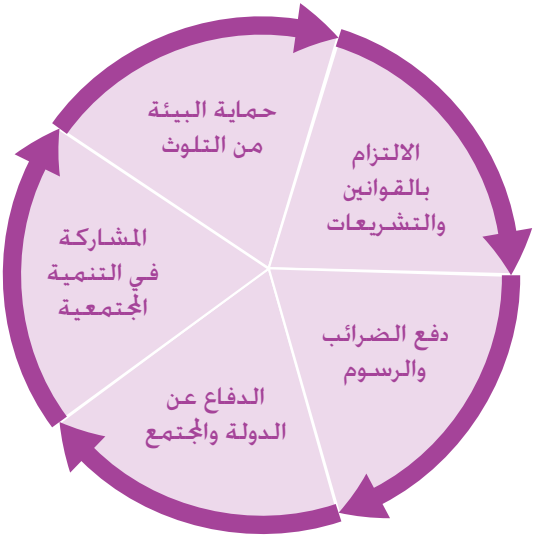

إجراءات لتفعيل المواطنة في المجتمعات المحلية

- وقف التمييز ضد المواطنين في مجالات التعليم والصحة والعمل والمشاركة وغير ذلك.
- تسهيل مشاركة المواطنين في أوجه الحياة الاجتماعية والثقافية، وفي النشاطات المجتمعية التنموية.
- توفير الفرص الملائمة للمواطن/ة للتعبير عن الرأي بما لا يتعارض مع حق الآخرين في التعبير عن آرائهم.
- تطبيق القانون وسيادته على الجميع دون استثناء.
- توفير المؤسسات التي يتمكن من خلالها المواطنون من ممارسة حقوقهم وتلبية احتياجاتهم المختلفة.
- غرس قيم الانتماء والمواطنة والمشاركة والعمل والإنجاز.
- تشجيع الحوار الاجتماعي بين المواطنين.
- العمل على تلبية احتياجات المواطنين، وبخاصة الشباب والنساء والأطفال.

مشاركة المواطن/ة في صنع السّياسات العامة

السّياسة العامة هي مجموعة القوانين التي يتم الاتفاق عليها من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية حتى تتمكن الدولة من حماية حقوق المواطنين، وتقديم مصلحة الشعب على المصالح الخاصة. وتكون بعض السياسات العامة مدرجة في القوانين والأحكام والأنظمة والقرارات والممارسات التي تضعها السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

وتنبع أهمية مشاركة المواطنين في عملية صنع السّياسات العامة من كونها عاملاً يدفع صناع القرار وواضعي السياسات إلى مراجعة قراراتهم وسياساتهم وإعادة النظر فيها لكي تصبح أكثر استجابة لحاجات المواطنين وحقوقهم.

أشكال مختلفة لمشاركة المواطنين في صنع السياسات العامة

يمكن أن تعمل المؤسسات واللجان المجتمعية على تعزيز مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار وصنع السياسات الاجتماعية والتربوية والسياسية والاقتصادية وغيرها عبر الأشكال الآتية للمشاركة:

- المشاركة غير المباشرة من خلال قيام ممثليهم في المجالس والهيئات المنتخبة مثل المجلس التشريعي، والمجلس البلدي والمجلس القروي، بمراقبة ومساءلة أصحاب القرار وصناع السياسات.
- المشاركة المباشرة من خلال ممارسة حقوقهم في الترشيح والانتخاب للوصول إلى مواقع اتخاذ القرار أو صنع السياسة، فضلاً عن حقهم في الاقتراح والتصويت لمن يرونهم مناسبين ليصلوا إلى هذه المواقع.
- المشاركة عبر تنظيم حملات الضغط والتأثير المناصرة لبعض السياسات أو المناهضة لسياسات أخرى، فضلاً عن ممارسة الضغط لتفعيل العمل بالقوانين التي تستجيب لاحتياجات المواطنين.

التحليل البيئي SWOT لمشاركة المواطن/ة في صنع السياسة العامة

يمكن توظيف هذه الأداة في تحليل بيئة مشاركة المواطن/ة في صنع السياسات العامة، حيث يتم تحديد جوانب القوة فيها بغرض الاستفادة منها واستثمارها، وتحديد جوانب الضعف بغرض العمل على علاجها. وكذلك يتم تحديد الفرص الموجودة في البيئة الخارجية لاستثمارها، وتحديد المخاطر والتهديدات للحذر منها والعمل على تلافيها.

تم في ورشة عمل نفذت في إحدى القرى المستهدفة تحليل المواطن/ة في صنع السياسات العامة في القرية باستخدام أداة التحليل البيئي، وخرج المشاركون بالتحليل الآتي كمثال على توظيف هذه الأداة:

جوانب القوة Strengths	جوانب الضعف Weaknesses
• تدرب مجموعة من المواطنين على مهارات الحوار، والتواصل، والضغط والتأثير. • وجود ثقافة محلية تشجع على المشاركة. • تبني المؤسسات المدنية في القرية لسياسة تشجع الشباب على المشاركة المجتمعية. • وجود مواطنين متطوعين في مؤسسات القرية، ويشكلون قدوة لزملائهم. • حصول بعض المؤسسات على تمويل لمشاريع تعزز مشاركة المواطنين في صنع السياسات.	• انتشار اللامبالاة نحو شؤون المجتمع بين المواطنين. • ضعف البرامج الموجهة لإشراك الشباب في صناعة القرار داخل المجتمع. • نقص المعارف المرتبطة بعملية مشاركة المواطن/ة في صنع السياسات العامة. • عدم وضوح المقصود بالسياسات العامة، ومجالات مشاركة المواطن/ة في صنعها.
الفرص Opportunities	**المخاطر والتهديدات Threats**
• وجود مؤسسات وطنية وأخرى دولية تعنى بمشاركة المواطن/ة في صنع السياسات، ومستعدة لتمويل مشاريع في هذا المجال. • اهتمام وزارات الشباب والرياضة، والتربية والتعليم، والشؤون الاجتماعية والثقافة بتوفير فرص لتدريب المواطنين على المشاركة في صنع السياسات العامة.	• انتشار المقاهي وصالات البلياردو في القرية. • قرب القرية من المدينة مما يجعل المواطنين، وبخاصة الشباب منهم، يفضلون الذهاب إلى المدينة للتجول.

المصادر والمراجع

- القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية - شباط 2007.
- حسين درويش العادلي الموقع الإلكتروني لمجلة الإسلام والديمقراطية. .http://www demoislam.com/index.php
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربي www.arabgovinitiative.org -
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي www.undp.org. تقرير إدارة الحكم في الدول العربية.
- كريم, حسن (2004). مفهوم الحكم الصالح. مجلة المستقبل العربي ,نوفمبر 2004, ص41.
- زيدان, ليث. (2007). الحوار المتمدن - العدد: 1933 - 1/6/ 2007
- الموقع الإلكتروني للجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان .www.aldhom.org/index htm
- قاسم, مصطفى. (2006). التعليم والمواطنة.
- سالم, وليد (2003). ورقة مقدمة لمؤتمر الإطار المفاهيمي/ رام الله.

المشاركة المجتمعية: حقوق وواجبات

حتى يتحقق الحكم الصالح أو الرشيد في أي مجتمع، لا بد من توافر مقومات هذا الحكم، ومنها: الشفافية، والمساءلة، والمواطنة، والمشاركة، وسيادة القانون، وفصل السلطات وغيرها. سنتناول في هذه الوحدة المشاركة المجتمعية كأحد مقومات الحكم الصالح، وقد تم إعداد هذه الوحدة لتساعد المؤسسات العاملة في المجتمعات المحلية على الاستفادة من المشاركة المجتمعية أو المدنية للمواطنين في تحقيق رسالتها وأهدافها المتمثلة في تنمية المجتمع وخدمته، ولتساعد أيضا المواطن/ة الذي يسعى إلى استثمار هذه المشاركة لتفعيل دوره كمواطن واع لحقوقه وواجباته، وللإسهام في تنمية المجتمعات المحلية التي يعيش فيها.

مفهوم المشاركة المجتمعية

يقصد بالمشاركة العملية التي يلعب المواطن/ة من خلالها دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع الأهداف العامة، واتخاذ القرارات، وتنفيذ الخطط والبرامج (رحال وآخرون، 2010).

ويشير مفهوم المشاركة المجتمعية إلى عملية اندماج المواطنين في صناعة القرارات التي تؤثر على حياتهم وعلى مجتمعهم، ويتضمن ذلك مساهمتهم في تحديد احتياجاتهم الشخصية واحتياجات مجتمعهم، وطرح الحلول وأساليب التدخل التي تعمل على تطوير وتحديث مجتمعاتهم، وهي كذلك إسهام المواطنين أفراداً وجماعات تطوعاً في الجهو التنموية، سواء بالرأي، أو بالعمل، أو التمويل، أو غير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه .

وإذا ركزنا اهتمامنا على مشاركة الشباب، ونظرنا إليها من منظور المواطنة، هي وسيلة يتعلم الشباب من خلالها المهارات والمواقف التي تمكنهم من العمل كمواطنين في دولة ديمقراطية. أما منظور الإحقاق، فإنه يرى المشاركة كحق في حد ذاتها، وكوسيلة يمكن من خلالها إحقاق الحقوق الأخرى. ويرى التقرير الذي أصدره منتدى شارك الشبابي (2009) أن "مشاركة الشباب هي الوسيلة التي يتم من خلالها تمكين الشباب لإحداث تحول في البناء والممارسات والمواقف التي تستبعدهم اجتماعياً وثقافياً وسياسياً واقتصادياً".

ويتضمن مفهوم المشاركة المجتمعية مجموعة من القيم، من أهمها:

- الانتماء والالتزام.
- التعاون بين المواطنين في صناعة مستقبل المجتمع وحل مشكلاته، وتطوير قدراته.

- الثقة بالآخرين والعمل على تبادل الأفكار والآراء والخبرات والثقافات معهم.
- التعددية والتسامح وتقبل الآخرين وتقبل أفكارهم.
- الإيثار وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

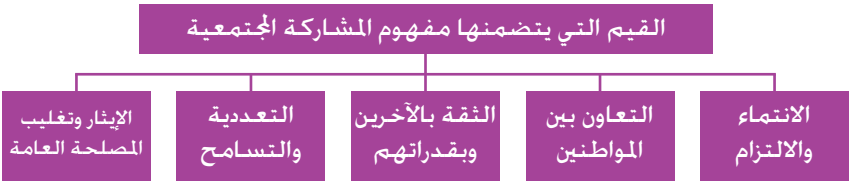

أهداف المشاركة المجتمعية ونتائجها

يهتم المواطنون والمؤسسات بالمشاركة المجتمعية نظراً لما يمكن تحقيقه من أهداف، من أهمها:

تفعيل دور المشاركة في التنمية المجتمعية	تعزيز دور المواطنين كقوة منتجة في المجتمع
توفير الدعم المادي والمعنوي للمجتمع ومؤسساته	تفهم المواطنين لمشاكل المجتمع والتحديات التي يواجهها

الحق في المشاركة والواجبات المرتبطة به

إذا أمكننا التعبير عن الحق بالمعادلة الآتية:
الحق= الاعتراف بالحاجة + الالتزام بالعمل على تلبيتها

فإن الحق في المشاركة المجتمعية يتطلب اعتراف المجتمع بهذه الحاجة للمواطن، ويتطلب أيضاً التزام المجتمع ومؤسساته بالعمل على تلبية حاجة المواطن/ة لهذه المشاركة.

للمشاركة المجتمعية وجهان متكاملان؛ إذ إن المشاركة حق لكل مواطن/ة، عليه التمسك به/ها والمبادرة إلى ممارسته وحمايته. وهي تتضمن واجبات على المواطن/ة إدراكها وتقبلها والالتزام بها. فمثلاً المشاركة في الانتخابات حق يتمثل في حق الاقتراع، وحق الترشيح، وحق الاختيار الحر. وهي كذلك واجب يتمثل في الذهاب إلى مراكز الاقتراع، والتصويت لمن يصلح لتمثيل المواطنين، والتدقيق في البرامج الانتخابية. ومن جهة ثانية، هناك واجبات للمجتمع وللدولة نحو هذا الحق. لذلك من الضروري ربط حق المواطن/ة في المشاركة المجتمعية بالواجبات والمسؤوليات المترتبة عليه كما في المثال الآتي:

حق المواطن	واجب المواطن نحو ذاته	واجب المجتمع نحو المواطن	واجب الدولة نحو المواطن
الحق في المشاركة في الانتخابات المحلية	• تسجيل اسمه في سجل أصحاب الحق في الاقتراع • التعرف على برامج المرشحين والموازنة بينها • اتخاذ قرار باختيار المرشح الأفضل لصالح المجتمع • الاقتراع في اليوم المحدد لذلك	• الإعلان عن مكان وموعد التسجيل للاقتراع • تسهيل مشاركة المواطن/ة في عملية الاقتراع • احترام حق المواطن/ة في اختيار المرشح الذي يمثله	• سن تشريعات وقوانين تضمن حق المواطن/ة في المشاركة في الانتخابات • ضمان ديمقراطية الانتخابات • تعزيز سيادة القانون

ويمكن تطبيق ما جاء في هذا المثال على أشكال أخرى للمشاركة المجتمعية، مثل الحق في المشاركة في الفعاليات المجتمعية، والحق في المشاركة في عضوية المؤسسات المجتمعية.

عوائد المشاركة المجتمعية وفوائدها

للمشاركة المجتمعية تأثير مزدوج من حيث عوائدها وفوائدها لكل من المواطن/ة والمجتمعات المحلية.

أولا: العائد على المواطنين

تعود المشاركة المجتمعية بالفائدة على المواطنين من الجوانب النفسية والعقلية والاجتماعية والبدنية. فهي تساعدهم في:

- اكتساب مهارات المشاركة في صنع القرار، والتخطيط، والقيادة، والضغط، والتأثير في الآخرين.
- تنمية الإحساس بالانتماء إلى المجتمع، وتحمل المسؤولية تجاهه.
- تنمية الإحساس بقيمة الذات والإيمان بالقدرات الذاتية والاعتزاز بها، وتحقيق الذات.
- إبراز روح المبادرة والعطاء لدى المواطن/ة، وإتاحة الفرصة له/لها لاستثمار وقته/وقتها في خدمة المجتمع.
- تنمية ميول المواطن/ة، والمساهمة في حل بعض مشكلاته.

ثانياً: العائد على المجتمعات المحلية

وللمشاركة المجتمعية أيضاً فوائد عدة تعود على اللجان المجتمعية والمجتمعات المحلية، وهذه الفوائد تتمثل في:

- استثمار طاقات المواطنين الإبداعية ومعارفهم في التوصل إلى حلول جديدة ومبتكرة للعديد من مشكلات المجتمع مثل مشكلات الأمية والفقر.
- استثمار الموارد البشرية في المجتمع في التنمية. فمن خلال المنظمات الكشفية، أو الجمعيات الأهلية، أو المدارس وغيرها من مؤسسات المجتمع، يستطيع المواطنون المساهمة في عمليات الحفاظ على البيئة، ترشيد استهلاك الموارد غير المتجددة، وتعليم الكبار، ورعاية المرضى والمسنين...إلخ.
- ضمان المجتمع وجود قيادات مستقبلية قادرة على تحمل المسؤولية الكاملة في الحفاظ على أمن وسلامة المجتمع والارتقاء بمقدراته.

المشاركة في الحياة السياسية في المجتمع الفلسطيني

كفل القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية (شباط 2007) حق المواطن/ة في المشاركة في الحياة السياسية أفرادا وجماعات. وأكد القانون في المادة 26 منه أن للفلسطينيين على وجه الخصوص الحقوق الآتية:

1. تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون.
2. تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقا للقانون.
3. التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين عنهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون.
4. تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص.
5. عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة. وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون.

معايير المشاركة المجتمعية ومؤشراتها

تستطيع المؤسسات المجتمعية الاسترشاد بمجموعة من المعايير والمؤشرات لتعزيز مشاركة المواطنين المجتمعية فيها. ومن الأمثلة على هذه المعايير ما يأتي:

المعيار	المؤشرات
تبنى رؤية واضحة للمشاركة المجتمعية	• وجود أهداف عامة وأهداف خاصة واضحة ومحددة. • تحديد المسؤوليات والمهمات للأطراف المختلفة على نحو واضح. • تحديد واضح للبرامج والأنشطة المرتبطة بالأهداف.
توفير بيئة تنظيمية وتشريعية ميسرة للمشاركة المجتمعية	• وجود لائحة داخلية في المؤسسة تيسر المشاركة المجتمعية وتشجعها. • دعم إدارة المؤسسة المشاركة المجتمعية ودمجها ضمن برامجها وفعالياتها. • تطوير برامج لتسهيل مشاركة المواطنين وتشجيعها. وتعزيز مبادراتهم في خدمة المجتمع. • تنظيم لقاءات لتوعية المواطنين وتعريفهم ببرامج المؤسسة وأنشطتها. • صدور دعوات للمواطنين للمشاركة في أنشطة المؤسسة.
رفع مستوى المشاركة المجتمعية في المؤسسة	• تعبير المواطنين عن توجهات إيجابية نحو المؤسسة. • زيادة ثقة المواطنين ومشاركتهم في فعاليات المؤسسة. • انخفاض عدد مرات التخريب التي تتعرض لها المؤسسة. • زيادة عدد المواطنين الذين يشاركون في فعالياتها.
دراسة احتياجات المجتمع ووضع خطط المشاركة المجتمعية	• عمل دراسة لاحتياجات المجتمع المحلي. • حصر الجمعيات الأهلية والمؤسسات المجتمعية التي تشجع على المشاركة في فعالياتها. • حصر المواطنين الذين يرغبون بالانضمام إلى برامج المشاركة المجتمعية. • رصد اتجاهات وآراء المجتمع نحو المشاركة المجتمعية.
تبني استراتيجيات إعلامية تشجع على التواصل والمشاركة المجتمعية	• وجود سياسة إعلامية لتعزيز التواصل مع المواطنين وتشجيع مشاركتهم المجتمعية. • وجود نظام اتصال بين المؤسسة والمواطنين. • تنفيذ برامج لتدريب العاملين على كيفية التخاطب مع الرأي العام. • إصدار نشرة إعلامية دورية تتناول أنشطة المؤسسة وإنجازاتها. • وجود موقع إلكتروني جيد للمؤسسة محدث باستمرار. • وجود علاقات إيجابية للمؤسسة مع قادة المجتمع المحلي . • وجود دليل للمؤسسة يوضح رؤيتها وأهدافها وبرامجها وكيفية المشاركة في فعالياتها.

إجراءات لتطوير وتبني معايير المشاركة المجتمعية في المؤسسات

- عقد اجتماع تشاوري لممثلي الهيئات العاملة في المؤسسة.
- الاطلاع على معايير المشاركة المجتمعية الواردة في هذه الوحدة ودراستها.
- اختيار المعايير والمؤشرات التي تناسب المؤسسة ومجالات عملها واهتماماتها.
- تطوير معايير أخرى تتلائم واهتمامات المؤسسة بالمشاركة المجتمعية.
- مناقشة المعايير والاتفاق على المعايير التي تلائم المؤسسة وتبنيها.
- تعميم "المعايير المتبناه" على جميع الأطراف ذات العلاقة في المؤسسة وخارجها.

تعزيز المشاركة المجتمعية للمواطن/ة

يتوجب على المواطن/ة وضع مجموعة أخرى من الإجراءات التي تساعده/ها في تحقيق مشاركته/ها المجتمعية كما هو مبين في الإجراءات الآتية:

إجراءات مقترحة للمواطن/ة لكي يحقق/تحقق مشاركته/ها المجتمعية

- تحديد الهدف الذي يسعى/تسعى إليه المواطن/ة، والبحث عن مؤسسة يمارس/تمارس فيها حقه/ها في المشاركة.
- تعرف على أنشطة وبرامج هذه المؤسسة، وطلب نشرة أو مطوية عن هذه المؤسسة لقراءتها جيداً قبل اتخاذ القرار بالمشاركة في أنشطتها.
- طلب الانضمام لهذه المؤسسة، وفي حالة وجود طلب التحاق ينبغي ملؤه.
- تحديد الأنشطة والبرامج التي يمكن المشاركة فيها.
- الاستمرار في المشاركة بالمؤسسة للفترة المتفق عليها، وعدم الانسحاب عند بروز بعض التحديات.

ومن جهة ثانية، لتعزيز المشاركة المجتمعية، يتوجب على المؤسسات المجتمعية وضع مجموعة من الإجراءات التي تساعد في تحقيق ذلك كما هو مبين في الإجراءات الآتية:

إجراءات مقترحة تضعها المؤسسات لتعزيز المشاركة المجتمعية فيها

- وضع السياسات والتشريعات التي تشجع على المشاركة المجتمعية وتسهلها.
- دمج المشاركة المجتمعية في برامج المؤسسات.
- تبني المؤسسات لمعايير المشاركة المجتمعية.
- تنظيم برامج وفعاليات تتيح المجال للمشاركة المجتمعية.
- تنظيم برامج لبناء قدرات المواطنين الراغبين في الانخراط في برامج وفعاليات المشاركة المجتمعية.
- تنظيم حملات لتوعية كل من المواطنين والمؤسسات المجتمعية والمدنية حول أهمية المشاركة المجتمعية.

أداة STEEP لتحليل العوامل المؤثرة في المشاركة المجتمعية

هناك أداة أخرى للتحليل تتناول مجموعة من العوامل المتداخلة والمؤثرة، وهي العوامل: الاجتماعية، والتكنولوجية، والبيئية، والاقتصادية، والسياسية. ويمكن استخدام هذه الأداة لمعرفة العوامل المختلفة التي يمكن أن تؤثر في المشاركة المجتمعية من حيث الدعم والتسهيل أو من حيث الإعاقة والتأخير. فيما يأتي مثال توضيحي لكيفية تطبيق هذه الأداة، ندعوكم إلى دراسته آخذين بالاعتبار إمكانية اختلاف هذه العوامل من موقع أو مجتمع لآخر.

المثال التوضيحي:

العوامل	التأثير الداعم	التأثير المعوق
العوامل الاجتماعية Social Factors	يؤدي وجود ثقافة مجتمعية تؤمن بقيم التعاون والمشاركة والعمل الفريقي إلى تشجيع المشاركة المجتمعية.	يحد تفكك الأسرة، والعشائرية، والتعصب الاجتماعي، وتوتر العلاقات الاجتماعية من فرص المشاركة المجتمعية.
العوامل التكنولوجية Technological Factors	يساعد وجود الانترنت وقنوات التواصل في تسهيل التواصل والتفاعل بين المواطنين، والمشاركة في إبداء الآراء.	يحد الإدمان على الانترنت من التفاعل بين المواطنين، ويؤدي إلى عزلة المدمنين.
العوامل البيئية Environmental Factors	تساعد سهولة الحركة والتنقل بين أجزاء القرية، أو بين القرى المجاورة، إلى تشجيع المشاركة المجتمعية.	يعيق غياب الطرقات المعبدة والشوارع المنارة من فرص المشاركة المجتمعية.
العوامل الاقتصادية Economical Factors	هناك العديد من المؤسسات الاقتصادية التي أخذت تتبنى برامج للمسؤولية المجتمعية، وتشجع على المشاركة المجتمعية وتدعمها.	يقلل تدني الدخل وانشغال المواطنين بتلبية احتياجاتهم المعيشية من فرص مشاركتهم في تنمية مجتمعهم.
العوامل السياسية Political Factors	يؤدي الاستقرار السياسي إلى دعم الحكومة للمشاريع والمبادرات التي تعتمد على المشاركة المجتمعية.	يؤدي عدم استقرار الوضع السياسي في البلد إلى عزوف المواطنين عن المشاركة المجتمعية.

دور المرأة في المشاركة المجتمعية

مبادرات نسائية في المشاركة المجتمعية

يستطيع المتتبع حصر العديد من المبادرات النسائية التي قامت بها نساء فلسطينيات لتعزيز مشاركتهن المجتمعية في تنمية المجتمعات المحلية وخدمة المواطنين. فيما يأتي بعض الأمثلة على هذه المبادرات:

- المشاركة في حملات مناصرة لزيادة نسبة تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة.
- المشاركة في حملات توعية لحماية الفتيات من التسرب من المدارس.
- التطوع لرعاية المسنين في مراكز الإيواء.
- تطوع مجموعة من خريجات الجامعات في مجال علم النفس لتقديم أنشطة ترويحية لطلبة المدارس التي تعرضت للاجتياح الإسرائيلي.
- مشاركة الأمهات في إعداد وجبات غذائية صحية في الجمعيات الخيرية لبيعها بأسعار رمزية لطلبة المدارس بدلاً من الأغذية المصنعة والضارة على المدى البعيد.

عرّفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات، ولمساعدتها على الاندماج في المجتمع والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع.

وفي إطار الاهتمام بهذه التنمية، وانطلاقاً من ارتكازها في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في هذه العملية ذاتها، وأصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن. وقد تعزز في العقود الأخيرة الاهتمام العالمي بقضية تنمية المرأة وتمكينها من أداء أدوارها بفعالية مثل الرجل، والمشاركة في اتخاذ القرار في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعتمد درجة إسهامات المرأة في المجتمع على مدى تنمية الخدمات المقدمة من المجتمع التي تساعدها على القيام بهذه الأدوار، وتتمثل في منشآت للخدمات الاجتماعية كالوحدات الاجتماعية، ودور الحضانة، ومراكز التدريب والتكوين المهني، ومكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية، ومراكز الخدمات الصحية المتمثلة في المستشفيات العامة ومستشفيات الولادة، ومراكز رعاية الطفولة والأمومة، والمستوصفات، ومراكز تنظيم الأسرة، ومنشآت الخدمات الثقافية التي تمثلت في وسائل الإعلام، والمكتبات، والأندية الرياضية والإجتماعية.

وتتوقف قدرة المرأة على القيام بدورها في المشاركة المجتمعية على نوعية نظرة المجتمع إليها، والاعتراف بقيمتها ودورها في المجتمع، وتمتعها بحقوقها، وما نالته من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة لتنمية شخصيتها وتوسيع مداركها، وتمكينها من القيام بمسؤولياتها، والمشاركة في مجال الخدمة العامة.

المادة 7 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في:

(أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام،
(ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفى تنفيذ هذه السياسة، وفى شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية،
(ج) المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد.

فإذا كان المجتمع يريد الاستفادة من المشاركة المجتمعية للنساء ومساهمتهن في التنمية، فعليه أن يساعدهن على أداء دورهن وتحمل مسؤوليتهن، ويتضمن هذا الإعداد إلمامهن بالمعلومات الكافية في النواحي الصحية والثقافية والبيئية، كما يتضمن تنمية مهاراتهن في استخدام هذه المعلومات في كل نواحي الحياة، وتدعيم اتجاهاتهن، وإيمانهن بأهمية دورهن في تنمية مجتمعهن.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "UNWOMEN"

أنشئ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "UNWOMEN" سنة 1976م كصندوق تطوعي خاص بالمرأة. ويتخذ الصندوق مركزه في نيويورك. وقد أصبح الصندوق منظمة مستقلة ترتبط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1985م. باشر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة برنامجه في منطقة غربي آسيا في عام 1994م عندما تم افتتاح المكتب الإقليمي في عمان.

يلتزم "UNWOMEN" بالسعي لتعزيز البناء المؤسسي للمنظمات والشبكات النسائية، من أجل تمكين النساء أنفسهن وتزويدهن بمهارات التفاوض للحصول على سياسات جديدة وأفضل من قبل حكوماتهن ومن المنظمات الدولية. كما يقدم "UNWOMEN" الدعم الفني إلى الحكومات من أجل تشجيع الحوار بين هذه الحكومات من جهة والمنظمات النسائية من جهة أخرى.

وينصب اهتمام "UNWOMEN" على المحاور الثلاثة التالية ذات الاهتمام الحاسم:

- تعزيز القدرات الاقتصادية للنساء، كمبادِرات للأنشطة الريادية ومُنْتِجات، وخصوصًا في إطار أجندة التجارة العالمية وظهور التقنيات الجديدة.
- تحقيق توازن جنسوي في المؤسسات ومراكز صنع القرار التي تؤثر على حياتهن.
- نشر الوعي بالحقوق الإنسانية للمرأة، والقضاء على جميع أشكال العنف ضدها، والعمل على توجيه عملية التنمية نحو السلام والعدل والاستدامة.

مقومات تحقيق مشاركة المرأة

لكي تتمكن المرأة من تحقيق المشاركة في الحياة السياسية وفي تنمية المجتمع، لا بد من توافر مجموعة من المقومات، منها:

- مقومات ذاتية مثل الوعي والتعليم والتأهيل والتدريب.
- قاعدة عمل اقتصادية توفر فرص العمل المناسبة للمرأة.
- خدمات اجتماعية تساعد على دخول المرأة إلى الميادين المختلفة.

التحليل باستخدام شجرة المشكلات

تستخدم أداة شجرة تحليل المشكلة لتحديد العلاقة بين مسببات والآثار الناجمة عن مشكلة محورية معينة، حيث توضع الأسباب أسفل هذه المشكلة، وتوضع الآثار أعلاها. ويتم رسم خطوط لتوضيح العلاقات بين الأسباب والمشكلة المحورية، وبين المشكلة المحورية وآثارها، وبين الآثار وبعضها. وفضلاً عن تحليل المشكلة المحورية، فإن استخدام هذه الأداة يفيد في وضع تصور ومقترحات للحل. وسنكتفي في هذا المجال بالتركيز على تحليل مسببات المشكلة إلى أسباب مباشرة ثم إلى أسباب كامنة، ولن نتطرق إلى تحديد الآثار وتحليلها.

إجراءات عملية التحليل

فيما يأتي تطبيق لإجراءات عملية التحليل باستخدام أداة شجرة المشكلات على مشكلة ضعف النساء في الانتخابات المحلية.

تحليل مشاركة النساء في الانتخابات

أولاً: تحديد المشكلة المحورية والتعبير عنها بالصيغة السلبية.
مثال: مشكلة "ضعف مشاركة النساء في الانتخابات المحلية".

ثانياً: تحديد الأسباب المباشرة للمشكلة الرئيسة والأسباب الكامنة.
مثال: قد تكون هناك ثلاثة أسباب مباشرة لضعف مشاركة النساء في الانتخابات المحلية، وهذه الأسباب هي:

- ضعف قناعة النساء بأهمية أصواتهن. وقد تعود الأسباب الكامنة وراء هذا الضعف إلى كل من ضعف وعي النساء بأهمية دورهن، وتدني نسبة الأصوات التي تحصل عليها النساء.
- ضعف تشجيع الأهالي لمشاركة النساء، وهذا يمكن أن يعود إلى سلبية ثقافة المجتمع نحو دور النساء فيه، وضعف قناعة المرأة باختيار المرشح الأفضل.
- ضعف تمثيل النساء في المجالس المحلية. وقد تعود الأسباب الكامنة وراء ذلك إلى قلة نسبة النساء المقترعات، وضعف اهتمام النساء بالترشح.

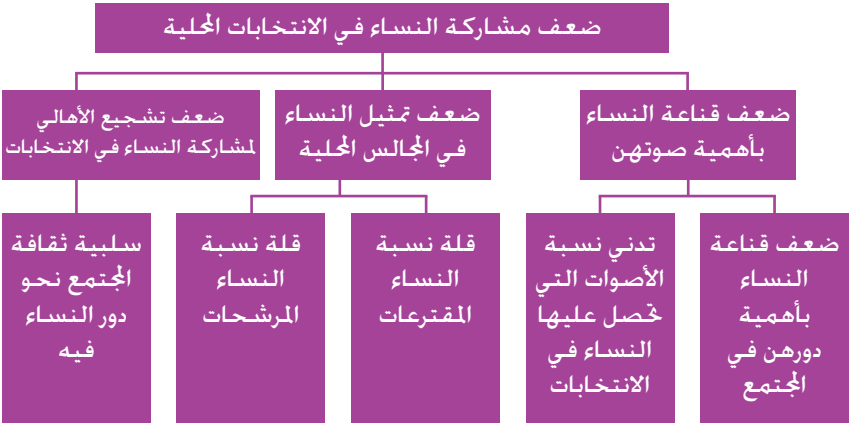

ثالثاً: تحويل المشكلة وأسبابها المباشرة والكامنة إلى نتائج

لتحويل المشكلة ومسبباتها إلى نتائج، يتم قلب الأوضاع السلبية في شجرة المشكلة إلى نتائج تعكس الوضع الايجابي المستقبلي المرغوب والذي سيتم تحقيقه من خلال القيام بالعديد من الأنشطة. ويتم ذلك بمشاركة جميع الأطراف ذوي العلاقة. فمثلاً تتحول عبارة "ضعف قناعة النساء بأهمية أصواتهن" إلى عبارة "زيادة قناعة النساء بأهمية أصواتهن". وتتحول عبارة "قلة نسبة النساء المرشحات" إلى عبارة "زيادة نسبة النساء المرشحات". بناء على ذلك، يتم تحويل شجرة المشكلة التي وردت سابقاً إلى **شجرة نتائج** كما في الشكل الآتي:

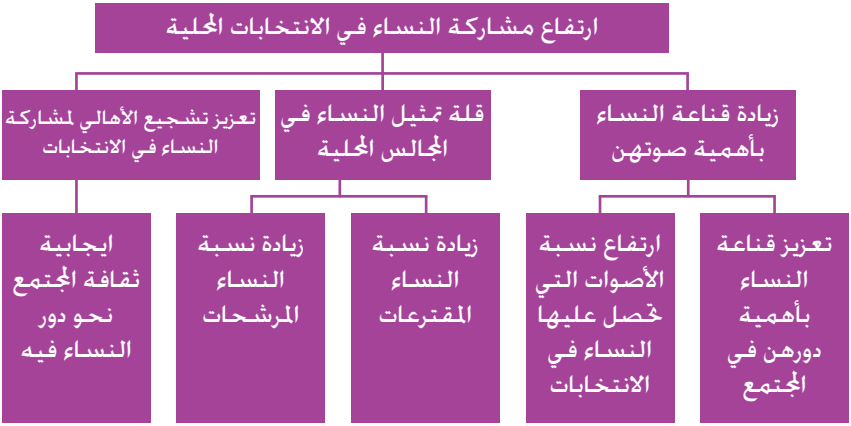

ويمكن دمج شجرة المشكلات مع تحليل للأطراف المؤثرة والمتأثرة بالمشكلة وبنتائجها، عن طريق إضافة عمود للأطراف المؤثرة وآخر للأطراف المتأثرة مع الأخذ بالاعتبار أن طرفاً ما يمكن أن يكون مؤثراً ومتأثراً في ذات الوقت. فمثلاً في حالة مشاركة النساء في الانتخابات المحلية يمكن تحديد هذه الأطراف في الجدول الآتي:

الأطراف المؤثرة بمشاركة النساء في الانتخابات المحلية	الأطراف المتأثرة بمشاركة النساء في الانتخابات المحلية

دور الشباب في المشاركة المجتمعية

يظهر التوزيع العمري للسكان أن الشعب الفلسطيني شعب فتي، فقد بلغت نسبة الشباب (15-29) سنة في الأراضي الفلسطينية حوالي 29,4% من إجمالي السكان، منهم 40,8% في الفئة العمرية (15-19) سنة، و59,2% في الفئة العمرية (20-29) سنة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010)

وفيما يتعلق بمشاركة الشباب، فقد اعتمدت الجمعية العامة في قرار لها في كانون الأول 1995 برنامج العمل العالمي للشباب لسنة 2000 وما بعدها، وحدد هذا البرنامج "المشاركة الكاملة والفعالة للشباب في حياة المجتمع وفي صنع القرار" كواحدة من المجالات العشرة ذات الأولوية التي تتطلب اتخاذ إجراءات من جانب الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

إجراءات تعزيز مشاركة الشباب المجتمعية

تتطلب مشاركة الشباب الفاعلة في تنمية مجتمعاتهم المحلية تبني المؤسسات في هذه المجتمعات مجموعة من الإجراءات ووضعها موضع التنفيذ. فيما يأتي بعض هذه الإجراءات المقترحة:

- تعزيز التواصل واستمراره مع قطاع الشباب عبر وسائل الاتصال الالكترونية، والنشرات الإعلامية.
- تقصى احتياجات الشباب واهتماماتهم من خلال تنظيم مجموعات بؤرية، وإجراء مقابلات، واستطلاع الآراء.
- إشراك الشباب في الهيئات القيادية للمؤسسات وفي مواقع اتخاذ القرار فيها، وتشكيل لجان تعنى بشؤونهم.
- إطلاع الشباب على التطورات والنتائج التي تهمهم، وإعلامهم عنها باستمرار.
- بناء قدرات الشباب وتدريبهم في المجالات المجتمعية التي يرغبون المشاركة فيها.
- توعية الشباب حول المجالات المجتمعية التي يمكنهم المشاركة فيها، وحول ما تتطلبه هذه المجالات.
- توفير فرص للشباب للمشاركة المجتمعية والتطوع في المؤسسات، وتشجيعهم على استثمار هذه الفرص في تنمية قدراتهم وتطوير خبراتهم.
- تحفيز الشباب المشاركين في تنمية مجتمعاتهم المحلية، والاحتفال بإنجازاتهم، وتقدير مبادراتهم الشبابية.
- اختيار مجموعة من الشباب المبدعين في برامج المشاركة المجتمعية، وتسليط الأضواء على قصص نجاحهم، وبخاصة اتجاهاتهم الإيجابية، ليكونوا قدوة ونموذجا ملهما للآخرين.

وتأتي مشاركة الشباب تجسيداً لمبدأ المواطنة بما تتضمنه من حقوق وواجبات، واستثماراً لطاقاتهم وقدراتهم الخلاقة، وتعزيزاً للدور الذي يمكن أن يلعبه الشباب في تنمية مجتمعاتهم المحلية. ويتطلب تعزيز دور الشباب في المشاركة المجتمعية، وفي اتخاذ القرارات داخل مؤسساتهم، وجود حياة ديمقراطية حقيقية قائمة على المساواة والعدالة داخل المؤسسة، ومنح الشباب مساحة حقيقية للتعبير عن آرائهم، وللمشاركة في تطوير خطط وبرامج وتنظيم فعاليات المؤسسة (رحال وآخرون، 2010).

أمثلة توضيحية عن تفعيل دور الشباب من خلال المشاركة المجتمعية:

برنامج المحفزون المجتمعيون

تضمن مشروع تنمية المجتمعات المحلية في الأراضي الفلسطينية الذي تم تنفيذه في منطقتي الأغوار (في فصايل، والزبيدات، والجفتلك، والعوجا) وبيت لحم (في الولجة) تحديد ودعم محركي المجتمع لتزويد المجتمعات المستهدفة بنقاط بؤرية للمعلومات والتمكين. وتم اختيار محركي المجتمع من الشباب والنساء بناء على معايير طورتها اللجان المجتمعية، ومن خلال الاجتماعات العامة. وتلقى هؤلاء المحركون دعماً إرشادياً مستمراً لتمكينهم من إتمام أدوارهم كميسرين للتغيير داخل وخارج المجتمعات المستهدفة. وتم تدريبهم على القيادة والمناصرة والتأثير وتحريك المجتمع وأساليب حل النزاع والتواصل والنوع الاجتماعي. ويتركز دورهم على دعم تحريك المجتمع لتنفيذ خطط العمل المجتمعية وتسهيل انسياب المعلومات داخل المجتمع وخارجه.

من المؤسسات الفاعلة في تعزيز دور الشباب:

مؤسسة الرؤيا الفلسطينية تعمل في مجال تفعيل وتمكين الشباب

مؤسسة الرؤيا الفلسطينية مؤسسة شبابية غير ربحية تعمل على تفعيل وتمكين الشباب الفلسطيني بعامة والمقدسي بخاصة من خلال برامج التوعية والإرشاد وبناء القدرات. وهي تهدف إلى تعزيز الانتماء والهوية الوطنية للشباب، وتشجيعهم على المشاركة والمبادرة والعمل التطوعي، ومساعدتهم على تحديد رؤيتهم وخيارتهم المستقبلية. وتعمل المؤسسة في جميع مدن الضفة الغربية، بما فيها منطقة الأغوار، مع التركيز على ثلاثة مواقع جغرافية تمتلك المؤسسة فيها مقرات دائمة وهي: القدس، وبيت لحم، ونابلس.

تمكنت مؤسسة الرؤيا الفلسطينية خلال الأعوام الأربعة الماضية من بناء جسم شبابي فاعل في قرى الأغوار، وذلك من خلال تنفيذ عدة مشاريع للشباب. وبرزت من خلال العمل أهمية هذه المشاريع وحاجة الشباب لها؛ حيث استطاع الشباب أن يثبت أهمية دوره في داخل المجتمع، وأن يتمكن من التأثير الايجابي للنهوض من الواقع المرير الذي تعاني منه قرى الأغوار.

مبادرات شبابية في مجال المشاركة المجتمعية	• مشاركة الشباب الأعضاء في مراكز وأندية الشباب والمراكز النسوية واللجان المجتمعية في حملات التوعية حول أضرار كل من الإدمان على الانترنت، والتدخين. • مشاركة مجموعات شبابية في جمع تبرعات لصالح إنشاء مكتبة للأطفال. • مشاركة الشباب في مساعدة المزارعين في قطف الزيتون كجزء من ساعات العمل التطوعي المطلوبة منهم. • مشاركة مجموعة من الشباب خريجي الجامعات في تنظيم دروس تقوية للأطفال ذوي التحصيل المتدني.

العمل التطوعي شكل من المشاركة المجتمعية

من المؤسسات التي تهتم بالعمل التطوعي في فلسطين

- منتدى شارك الشبابي
- اتحاد الشباب الفلسطيني
- الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب (بيالارا)

إن العمل التطوعي أو ما يسمى حديثاً في أدبيات التنمية "رأس المال الاجتماعي" هو ثروة عامة يجب استثمارها. وهو يقوم على القيم الاجتماعية الحميدة مثل الثقة والصدق والتعاون والتراحم والتكافل، ويجد المواطنون فيه أنفسهم كأفراد ومجموعات، ويسعون من خلاله لتحقيق ذواتهم ومصالحهم المرتبطة بمصالح المجموعات التي يعيشون فيها. وللعمل الاجتماعي التطوعي فوائد جمة تعود على المواطن/ة المتطوع/ة نفسه/ها وعلى المجتمع بأكمله، وتؤدي إلى استغلال أمثل لطاقات المواطنين وخاصة الشباب في مجالات غنية ومثمرة لمصلحة التنمية الاجتماعية.

ويمكن تعريف العمل التطوعي بأنه: مجهود قائم على مهارة أو خبرة معينة، ويُبْذل عن رغبة داخلية واختيار حر، بغرض تأدية واجب اجتماعي، دون توقع عائد مالي أو مقابل بالضرورة. أما المتطوع: فهو شخص يتمتع بمهارة وخبرة معينة يستخدمها لأداء واجب اجتماعي طواعية واختياراً وبدون مقابل من أي نوع.

إجراءات مقترحة لترويج العمل التطوعي في المؤسسات المجتمعية

- توعية المواطنين حول مفهوم التطوع وأهميته في تنمية المجتمع المحلي.
- توفير برامج وأنشطة تتيح للمواطنين التطوع فيها، وبخاصة تلك التي ترتبط باحتياجاتهم الأساسية.
- تحفيز المواطنين وتشجيعهم على التطوع عن طريق إدراج العمل التطوعي في ملف الإنجاز للمواطن/ة، ومنحهم شهادات في مجال التطوع.
- عمل مهرجانات عامة للتطوع داخل المؤسسة، والاحتفال بإنجازات المتطوعين لدى المؤسسة.
- تدريب المتطوعين، وتوفير أدلة ومصادر لهم للحصول على ما يلزمهم من معلومات.
- تطوير التشريعات المنظمة للعمل الاجتماعي التطوعي.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنسيق العمل التطوعي بين الجهات الحكومية والأهلية، وإعطاء بيانات دقيقة عن حجم واتجاهات وحاجات العمل التطوعي.
- دعم المؤسسات التي تعمل في مجال العمل التطوعي مادياً ومعنوياً.

تحليل القوى/ العوامل المؤثرة في العمل التطوعي كأحد أشكال المشاركة المجتمعية

يمكن استخدام أداة تحليل القوى في تحديد مجموعتين من القوى أو العوامل المؤثرة في المشاركة المجتمعية، ولنأخذ العمل التطوعي في المؤسسات المجتمعية كمثال كما هو مبين أدناه. الأولى هي مجموعة القوى الإيجابية الداعمة لهذا العمل، والثانية هي مجموعة القوى السلبية المعوقة للعمل التطوعي. ويمكن تحديد تأثير كل قوة على مقياس من خمس نقاط، حيث تأخذ القوة ذات التأثير الكبير 4 أو 5 نقاط، وتأخذ القوة ذات التأثير المتوسط 3 نقاط، وتأخذ القوة ذات التأثير القليل نقطة أو اثنتين.

تحليل القوى المؤثرة على العمل التطوعي كأحد أشكال المشاركة المجتمعية			
الوضع الراهن: عزوف المواطن/ة عن المشاركة في العمل التطوعي		**الوضع المرغوب: إقبال المواطن/ة على المشاركة في العمل التطوعي**	
القوى (العوامل) الإيجابية الداعمة للتحول نحو الوضع المرغوب ←	**مقدار التأثير (5)**	**القوى (العوامل) السلبية المعوقة للتحول نحو الوضع المرغوب** →	**مقدار التأثير (5)**
وجود سياسة لدى المؤسسة تدعم العمل التطوعي	5	عدم وجود برامج محددة لدى المؤسسة تستوعب العمل التطوعي	3
وجود خبرة لدى العاملين في التعامل مع المتطوعين	3	غياب التشجيع على التطوع في المجتمع المحلي	4
وجود مواطنين يرغبون بالعمل التطوعي	4	تعارض وقت النشاط داخل المؤسسة مع وقت المتطوع/ة	3
قيام المؤسسات بتوضيح دور المتطوع/ة واختصاصاته/تها.	4	عدم التجانس بين الفريق العامل في المؤسسة وبين المتطوعين	3
وجود تجارب محلية ناجحة في مجال العمل التطوعي.	3	ضعف الدخل الاقتصادي لدى المتطوعين؛ الأمر الذي يجعلهم ينصرفون عن أعمال التطوع	2
وجود هيئة داخل المؤسسات لتدريب المتطوعين	4	خوف بعض المتطوعين من الالتزام وتحمل المسؤولية	3

وندعو المؤسسات في المجتمع المحلي إلى تعميم تطبيق أداة تحليل القوى على أية قضايا أخرى ذات علاقة بالمشاركة المجتمعية يراها مناسبة، مثل: المشاركة في مبادرات تعزيز حق الفتاة في التعليم، والمشاركة في مشروع إنارة شوارع القرية، والمشاركة في مبادرة لإنشاء مستوصف صحي في البلدة.

تجارب حول العمل التطوعي في الأرض الفلسطينية:

تجربة مركز أنصار في العمل التطوعي ودعم قطاع الشباب في قرية الولجة، محافظة بيت لحم

مركز أنصار هو عبارة عن جمعية مرخصة من قبل وزارة الداخلية في السلطة الوطنية الفلسطينية، وتديره هيئة إدارية تطوعية من فئة الشباب، وتوجد فيه هيئة عامة من الشباب المتطوعين يبلغ عدد أعضائها 50 عضوا. يهتم مركز أنصار باحتياجات الشباب ويشجعهم على المشاركة في العمل التطوعي، ويسعى لاستثمار طاقات الشباب وتطوير مهاراتهم في مجالات مختلفة مثل التصوير الفوتوغرافي، وإنتاج الأفلام، وكتابة الخبر الصحفي. كما يعمل المركز على إسماع صوت الشباب، فمثلاً سهل مشاركة اثنين منهم في برلمان الشباب على مستوى المحافظة، ودعم فئة الشباب في سعيها للوصول إلى صناعة القرار من خلال المشاركة في انتخابات الهيئة الإدارية لهذا العام، حيث فاز 3 أعضاء، واحتلوا مواقع نائبة مدير المركز، وأمين السر، ومنسق العلاقات العامة.

تطوير خطة إجرائية للمشاركة المجتمعية

تعد الخطة الإجرائية أو خطة العمل أحد المتطلبات الأساسية اللازمة للوصول إلى مشاركة مجتمعية منظمة، وفاعلة. وتتضمن هذه الخطة عادة العناصر المبينة في الشكل الآتي وفي نموذج الخطة الذي يليه:

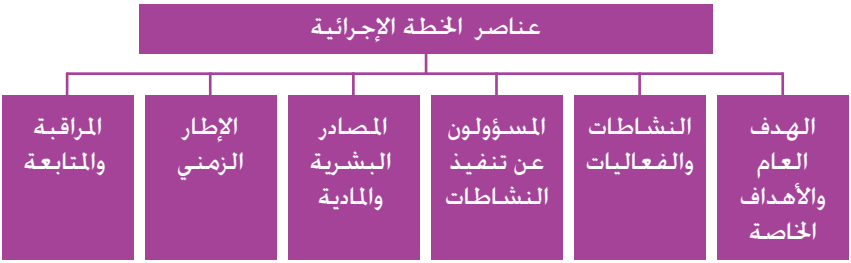

نموذج خطة عمل إجرائية

الهدف العام:

الأهداف الخاصة	النشاطات	المسؤول عن النشاط	المصادر البشرية والمادية	الإطار الزمني	المراقبة والمتابعة

ويمكن وضع خطة إجرائية للمشاركة المجتمعية على نحو عام، كما يمكن وضع خطة إجرائية منفصلة لقضايا محورية ذات علاقة بهذه المشاركة، فمثلاً قد يتم وضع خطة لتعزيز مشاركة النساء في الانتخابات المحلية، أو لزيادة إقبال الشباب على الأعمال التطوعية، أو لتشجيع الفتيات على الانضمام إلى مراكز النشاط النسوي.

المراجع

- رحال، عمر وآخرون (2010). الشباب والمجتمع: دور الشباب في المشاركة المجتمعية والحكم الصالح. مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس". رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بيان صحفي بتاريخ 11/8/2010 يستعرض أوضاع الشباب في الأراضي الفلسطينية.
- منتدى شارك الشبابي (2009). تقرير واقع الشباب في فلسطين...فرصة أم خطر. فلسطين.

مهارات في الضغط والمناصرة والتشبيك

مقدمة

تلعب مؤسسات المجتمع المدني واللجان المجتمعية دوراً فاعلاً في التأثير على التشريعات والسياسات العامة واتخاذ القرار، وفي تعزيز الصوت الذي يعكس هموم واحتياجات المواطنين. وتعتمد هذه المؤسسات واللجان في ذلك على الضغط والمناصرة والتشبيك كمكونات للحكم الصالح وكمداخل للتأثير بالسياسات والتوجيه نحو التغيير الاجتماعي.

لقد تم إعداد هذه الوحدة لتسهم في الوصول إلى فهم أفضل لمفاهيم الضغط والمناصرة والتشبيك، وتحسين قدرة المؤسسات واللجان المجتمعية في مجال التخطيط لحملات الضغط والمناصرة، وبناء الشبكات.

مفهوم الضغط Lobbying

هو عبارة عن جهود تبذلها مجموعة من الناس لإقناع الأشخاص المؤثرين وذوي النفوذ من مسؤولين وصناع قرار، وقادة مجتمعيين وغيرهم لتبني قضية ما، وحثهم على مساندتها من خلال تبنيها، والدفاع عنها في القنوات والهيئات الرسمية التي يؤثرون فيها.

وتضم عملية الضغط مجموعة من العمليات الفرعية والمتكاملة كما هو مبين في الشكل الآتي:

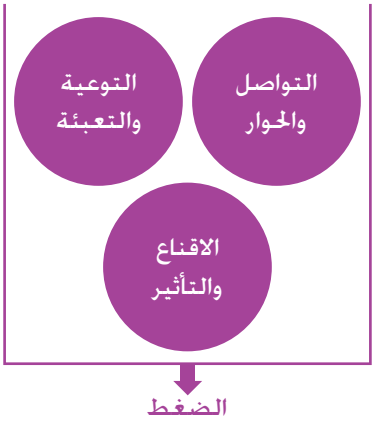

حملات الضغط والتعبئة

هي مجموعة من الفعاليات التي تهدف إلى تعزيز المشاركة المجتمعية، والإسهام في عملية التغيير الاجتماعي، وتوسيع دائرة الأشخاص المهتمين بقضية ما، وحشد الجماهير عن طريق التوعية والإقناع والتأثير.

وتتطلب حملات التعبئة جهداً جماعياً، وهي تصبح ضرورية عندما تتطور قضية ما من كونها قضية فردية إلى قضية مجتمعية واسعة تمس حياة قطاع واسع من المواطنين، مما يتطلب مجتمعاً واسعاً للتأثير على الأشخاص ذوي النفوذ لتبني القضية وإحداث التغيير المنشود.

وعند التخطيط لأي حملة تعبئة وتأثير يجب طرح الأسئلة الآتية والبحث عن إجاباتها:

- ما الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه؟
- ما الأسباب والدوافع التي تدفعنا لتنظيم هذه الحملة؟
- من هي الفئة المستهدفة؟
- ما الوقت المناسب للحملة؟
- أين سيتم طرح القضية، وفي أي مستوى؟
- كيف سيتم تنفيذ الحملة وبأية وسائل وأدوات؟

إجراءات للنجاح في حملات التعبئة والضغط

- تحديد القضية المطروحة بوضوح والتأكد من كونها قضية مجتمعية عادلة.
- تبني رؤية واضحة للتغير الاجتماعي المنشود فيما يتعلق بالقضية المطروحة.
- الإعداد والتخطيط الجيد بما في ذلك تحديد الأهداف، وتحديد آليات العمل، والمصادر البشرية والمادية المتوافرة، وإجراء الدراسات وجمع المعلومات المتعلقة بالقضية، وإعداد المداخلات والرسائل، والتسلح بالحجج الداعمة ووعي الحجج المضادة.
- تحديد الفئة المستهدفة وتحليلها.
- اختيار آليات وأدوات الضغط، وكذلك التوقيت الملائم للحملة.
- تحديد الأفراد والمؤسسات المساندة مع القضية وتنظيم مشاركة واسعة لهم.
- تحليل العمليات السياسية والظروف البيئة المحيطة، ودراسة احتمالات وفرص تأثيرها على اتخاذ القرار
- مراقبة وتحليل العمليات السياسية والتنموية ذات العلاقة بالقضية، وكذلك تأثيرات الحملة.
- تجنيد الإعلام وتوسيع نطاق العلاقات العامة.
- تطبيق الفعاليات المخطط لها للضغط، والتقييم المستمر للعمل لتحسين الأداء.

أسس نجاح حملات الضغط والتعبئة

تستند حملات الضغط والتأثير الناجحة إلى مجموعة متكاملة من الأسس، من أهمها: الإيمان الراسخ بالقضية، والقدرة على الإقناع والتأثير، والقدرة على الاتصال بالآخرين، والقدرة على التنظيم، والقدرة على الإبداع.

إجراءات للاستعداد لمواجهة معارضة التغيير الاجتماعي

قد تكون ثقافة المجتمع غير جاهزة لتقبل الفكرة، وقد يواجه طرح هذه الفكرة معارضة مجتمعية أو سياسية أو شعبية شديدة، فضلا عن أن الشخصيات ذات النفوذ في المجتمع قد تؤيد هذه المعارضة، لذلك ينبغي على المشاركين في حملات التعبئة والضغط تنفيذ الإجراءات الآتية:

- التسلح بمجموعة من الحجج الداعمة والقوية.
- الاستعداد للإجابة عن كافة التساؤلات والاستفسارات التي قد تطرح من قبل المواطنين.
- التفكير بكافة الحجج المضادة لفكرة الحملة، وبكيفية التصدي لها.
- توقع أية مفاجآت، ووضع تصور لمواجهة أي مواقف طارئة.

أمثلة على قضايا في حملات الضغط والتعبئة

فيما يأتي مجموعة من القضايا التي تصلح كمحاور لحملات الضغط والتعبئة:

• إصدار قانون لدعم العمل التطوعي	• وضع ميثاق شرف بين المنظمات الأهلية	• تطوير مشاركة النساء في الانتخابات
• مكافحة الفساد في المؤسسات العامة	• حملة مناهضة قتل النساء	• حملة التعليم للجميع
• إجراء انتخابات الهيئات المحلية	• حملة حماية الأسرة من العنف	• حملة وقف التدخين في الأماكن العامة

التأثير في صناع القرار وإقناعهم

يهتم صانع القرار بالقضايا المجتمعية إذا كانت عادلة وتمس حياة قطاعات واسعة من المواطنين، وإذا وقف إلى جانبها عدد كاف من المنظمات والمؤسسات والجماعات والأفراد. لذلك من المهم إقناع صناع القرار لكي يقوموا بدعم القضية المطروحة.

وقبل الخوض في آليات التأثير والإقناع، يفضل معرفة اللاعبين الأساسيين في أية قضية مجتمعية، والذين يؤثرون في صنع القرارات ويتأثرون بها، وهم:

- **الرواد:** يلتزمون بالقضية ويدافعون عنها، ومستعدون للترويج لها وحملها أينما ذهبوا.
- **المناصرون:** يؤيدون القضية، ويمكن دفعهم لمضاعفة نشاطهم لصالح القضية.
- **المحايدون:** يقفون في الحياد وهم غير ملتزمين بالقضية، يمكن أن يصوتوا لصالحها أو ضدها.
- **المحافظون:** يقفون موقفاً محافظاً من القضية، لكن لا يميلون لأن يكونوا نشطاء ضدها.
- **المعارضون:** يعارضون القضية بشدة، ويقودون المعارضة ضدها.

آليات التأثير والإقناع

هناك مجموعة من الآليات التي تستطيع المؤسسات واللجان المجتمعية استخدامها للتأثير في أصحاب القرار وواضعي السياسات والقوانين وإقناعهم، منها:

- كتابة الرسائل والعرائض والمذكرات والمداخلات الداعمة للقضية.
- إجراء الاتصالات الهاتفية والالكترونية، وكذلك اللقاءات والزيارات الميدانية.
- تنظيم الاجتماعات والمحاضرات، والمظاهرات والمسيرات والاحتجاجات.

- عقد ورشات العمل وحلقات النقاش، وتنظيم المهرجانات والحفلات العامة.
- تدعيم القضية بالبيانات، وإسنادها بالمعلومات والوثائق الكافية.

مثال: تصميم رسائل موجهة للضغط على والتأثير في الأطراف المؤثرة والمتأثرة
القضية: مناهضة تسرب الفتيات من المدارس.

الأطراف المؤثرة والمتأثرة	الاهتمامات المحتملة	مضمون الرسائل المقترحة
أصحاب القرار وواضعو السياسات: • وزير التربية والتعليم • وزير الشؤون الاجتماعية • لجنة التربية في المجلس التشريعي • مديرو التربية • مديرو المدارس	• تأمين وصول سهل وآمن إلى المدارس • حماية حق الفتيات في التعليم	• تنظيم برامج تعليم موازية للفتيات المتسربات • دراسة العوامل التي تؤدي إلى تسرب الفتيات • تكافؤ الفرص التعليمية
المؤسسات الدولية الشريكة: • اليونيسيف UNICEF • اليونسكو UNESCO • الأونروا UNRWA • إنقاذ الطفل Save the Children	• تأمين وصول سهل وآمن إلى المدارس • حماية حق الفتيات في التعليم • توجيه المشاريع لحماية حق الفتيات في التعلم	• تقارير وبيانات عن تسرب الفتيات من المدارس • معلومات عن المدارس التي تتعرض فيها الفتيات لخطر التسرب
الإعلاميون: • محررو الصحف والصحافيون • كتاب الأعمدة في الصحف • أصحاب المدونات الإعلامية	• تغطية فعاليات الحملة • المشاركة في المسؤولية الاجتماعية • الإعلام المسبق عن الفعاليات	• تقارير عن تسرب الفتيات من المدارس • قصص نجاح في حماية الفتيات من التسرب • مقابلات مع فتيات متسربات من المدارس • حملة حماية الفتيات من التسرب من المدارس
المؤسسات المحلية المهتمة: • مؤسسات حقوق الإنسان • لجان المرأة • مؤسسات الطفولة • المؤسسات النسوية المناصرة لقضايا المرأة	• الاهتمام بمناصرة قضايا المرأة.	• تقارير وبيانات عن تسرب الفتيات من المدارس • دعوة للمشاركة في حملة مناصرة حق الفتيات في التعلم

إجراءات لكسب تأييد ودعم وسائل الإعلام

يعتبر الإعلام في المجتمعات الديمقراطية سلطة رابعة إلى جانب السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. ويساعد كسب تأييد الإعلام للقضية المطروحة في إحداث التغيير المنشود على صعيد التوعية بالقضية. لذلك، ينبغي تحريك الإعلام وتجنيده لصالح دعم القضية، من خلال الإجراءات الآتية:

- دعوة الصحفيين والإعلاميين للفعاليات المختلفة للحملة.
- تزويد وسائل الإعلام باستمرار بمعلومات تتعلق بالقضية وبما يستجد.
- تشكيل لجنة إعلامية لمتابعة الشؤون الإعلامية.
- ترتيب لقاءات شخصية مع الصحفيين المعنيين بالقضية وتشجيعهم على التحرك لدعم القضية.
- ابتكار أشكال إعلامية مختلفة عبر وسائل الإعلام المكتوبة والمقروءة والمسموعة والمرئية لإيصال القضية، مثل: كتابة المقالات، استخدام الصور الكاريكاتيرية، والومضات الإذاعية، والمسرحية والتمثيلية.

المناصرة Advocacy

تحتاج قضايا العدالة الاجتماعية إلى نضال يؤدي إلى تغيير علاقات القوة ما بين مراكز اتخاذ القرار والمواطنين المتأثرين بهذه القرارات وذلك من خلال التأثير في عملية اتخاذ القرار.

مفهوم المناصرة

هي مجموعة الجهود والأعمال المنظمة الهادفة إلى التأثير على صانعي القرار وواضعي السياسات العامة والتشريعات من أجل تغيير المواقف والسياسات العامة والقرارات التي تؤثر على الأفراد والمجموعات والمؤسسات.

شروط ومتطلبات إنجاح حملات المناصرة

- الإيمان بعدالة القضية الاجتماعية.
- تحليل العمليات السياسية والاجتماعية والتنموية المؤثرة.

- تحديد الأهداف قصيرة المدى والأهداف بعيدة المدى.
- تحديد استراتيجيات المناصرة، وبناء تحالفات وائتلافات المناصرة.
- مراقبة التقدم والإنجازات.

إجراءات لتفعيل جهود المؤسسة (أو اللجان المجتمعية) في مجال المناصرة

تهيئة المؤسسة للنجاح من خلال الإجراءات الآتية:

- تركيز جهود المناصرة على قضايا محددة.
- تنسيق الجهود مع المؤسسات الداعمة للمرشحين السياسيين أو اللجان الفاعلة سياسياً.
- اختيار أعضاء في مجموعات المناصرة ممن لديهم صلات وروابط سياسية.

تجهيز وتوفير الأطر والمصادر اللازمة لجهود المناصرة، ومنها:

- تطوير خطة عمل للمناصرة.
- تفريغ أشخاص لتنفيذ الخطة ومتابعتها.
- تعيين أو التعاقد مع متخصصين/ات أو شركات متخصصة في مجال المناصرة والضغط.

تنفيذ حملة المناصرة والتي تحتوي على أربعة عناصر: المشاركين المناسبين، والرسائل، وتعليم وتدريب المتحدثين على هذه الرسائل، والاستراتيجيات والنشاطات اللازمة لإسماع الرسائل للجمهور المقترح والمستهدف.

شروط تحقيق أهداف المناصرة

لكي يتم تحقيق أهداف المناصرة لأية قضية مجتمعية، لا بد من توافر مجموعة من الشروط. فيما يأتي قائمة رصد تضم هذه الشروط:

الشروط	متوافرة	غير متوافرة
وجود معلومات نوعية أو كمية تدعم القضية		
انسجام القضية مع العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان		
وجود خطة عمل تركز على قضية مجتمعية محددة		
وضوح الهدف وإمكانية تحقيقه		
وجود تأييد كاف للقضية من قبل الأفراد والمجموعات والمؤسسات		
اهتمام الناس بالهدف إلى الحد الذي يدفعهم للقيام بالعمل		
إمكانية تجنيد الأموال والمصادر الداعمة		
سهولة تحديد أصحاب القرار		
وجود إطار زمني واضح ومحدد		
وجود تحالفات لدعم القضية		
التسلح بحجج داعمة للقضية		
توظيف آليات مختلفة للمناصرة		

تجنيد المناصرين للقضية المجتمعية

يتوقف نجاح التعبئة والتأثير والإقناع على قدرة المجموعة على تجنيد المناصرين والمؤيدين للقضية بعامة، والشخصيات ذات النفوذ، وأصحاب القرار بخاصة. لذلك، يجب الاهتمام بما يأتي:

- إعطاء الاهتمام الملائم لكل من المؤيدين والمناصرين مهما بلغت درجة تأثيرهم أو مناصبهم.
- اختيار الوقت والأسلوب المناسبين لطرح القضية.
- إقامة شبكة واسعة من العلاقات الشخصية مع ذوي النفوذ وصناع القرار، ومن يستطيعون التأثير عليهم.
- توفير المعلومات الكافية للتدليل على عدالة القضية.
- تعزيز الجوانب الإيجابية لدى المساندين للقضية، والاحتفال بإنجازات ونجاحات المساندين.

دور المناصرة في تعزيز الديمقراطية

تسهم المناصرة في تعزيز الديمقراطية عن طريق:

- تمكين الفئات المهمشة من إسماع صوتها.
- حشد المواطنين للمشاركة في العملية الديمقراطية.
- ضمان مساءلة الحكومة والمؤسسات أمام المواطنين.

التخطيط لحملات الضغط والمناصرة

لكي تحقق حملات الضغط والمناصرة أهدافها، لا بد من إعداد خطة عمل وتضمينها العناصر الأساسية التي تساعد في تنفيذ الخطة وتحقيق الأهداف. فيما يأتي نموذج لخطة عمل لحملة ضغط ومناصرة.

القضية المطروحة				
الأهداف العامة				
الفئات المستهدفة				
المعلومات اللازم توفيرها				
الاستراتيجيات والفعاليات	الأطراف المؤثرة والمتأثرة	الموارد المساندة	المراقبة والتقييم	الإطار الزمني

تجربة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في الضغط والمناصرة

أنشأ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وحدة الضغط والمناصرة في عام 1998 من أجل العمل على إجراء التعديلات على مشاريع القوانين الفلسطينية وتفعيل القوانين التي تعنى بالنساء في مجتمعنا، وذلك من خلال تشكيل الائتلافات وتوجيه الضغط نحو تغيير واقع قانوني أو سياساتي، خاصة بعد قدوم السلطة الفلسطينية وتأسيس المجلس التشريعي الفلسطيني.

تعمل الوحدة على حشد الرأي العام للقضايا المجتمعية التي يعنى بها المركز، من خلال نشر التوعية والتثقيف بتلك القضايا، بغية الوصول إلى حراك مجتمعي مؤمن بعدالة القضايا التي يعمل المركز على تطويرها. كما وتعمل الوحدة من خلال الحملات على كشف وإدانة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد المرأة الفلسطينية. وتتشكل الوحدة من طاقم موظفين وموظفات في تخصصات متعددة يعملون مع الائتلافات ومن خلالها من اجل الضغط والتوعية لتغيير وتطوير وتحسين القوانين والتشريعات بما يتناسب وحقوق المرأة.

التحالف كأحد أشكال المناصرة

يتكون التحالف من مجموعة من المنظمات المستقلة التي تعمل من أجل التغيير الاجتماعي في قضية مجتمعية محددة، وتسعى للتأثير على صانع القرار أو منفذه.

ويتسم التحالف بطابع بعيد المدى، وتكون للمشاركين فيه منافع متبادلة، ويبنى على أساس رؤية ورسالة مشتركتين، وتكون له قيم وأهداف واستراتيجيات مشتركة، وتزداد فعالية التحالف كلما زاد عدد الأشخاص أو المؤسسات المشاركة فيه، وعندما يجمع بين منظمات تتنوع في رسالاتها وأهدافها واهتماماتها، وكذلك عندما تتوافر خبرات واسعة في المنظمات والمؤسسات والمجموعات المتحالفة.

ويؤدي التحالف إلى عدة فوائد منها تعزيز استخدام الموارد، وضمان استجابة أفضل للأزمات والطوارئ، وتوسيع نطاق عمل المشاركين فيه، وتعزيز قوة الأطراف المتحالفة.

إجراءات إنشاء تحالف فعال

- الاتفاق مع مجموعة من الأفراد والمؤسسات المستعدين للتحالف من أجل العمل على قضية مشتركة مثل الحكم الصالح.
- وضع إستراتيجية وقيم ورؤية ورسالة وأهداف معقولة يمكن تحقيقها في حدود قدرات أعضاء التحالف وخبراتهم.
- وضع تكتيكات عمل، وآلية للاتصال وحل النزاعات داخل التحالف.
- وضع هيكلية للتحالف تشمل إدارة التحالف ولجان العمل المختلفة.
- وضع خطة عمل مشتركة لبرامج ونشاطات التحالف، وتحديد آلية المتابعة والتقييم.
- الاستفادة من جوانب القوة المتوافرة لدى أعضاء التحالف لمصلحة الجميع.
- تحديد الأعمال التي يقوم بها كل عضو من الأعضاء مع التأكيد على فهم أدوارهم.
- إحاطة جميع أعضاء التحالف بتطورات الموقف والمستجدات.
- الحفاظ على كيان التحالف من خلال بذل الجهود المستمرة والالتزام الحقيقي على المدى البعيد.

تحليل بيئة المناصرة باستخدام تحليل SWOT

القضية: حملة وقف التدخين في الأماكن العامة

يستخدم هذا التحليل لتحديد عوامل القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تؤثر أو يمكن أن تؤثر على نحو إيجابي أو سلبي في هذه الحملة.

عوامل القوة Strengths	عوامل الضعف Weaknesses
• تبني عدة مؤسسات لسياسة وقف التدخين فيها. • استعداد عدة مؤسسات مجتمعية للانخراط في حملة المناصرة. • وجود مؤسسات تعمل على التوعية حول أضرار التدخين. • انتشار الوعي حول أضرار التدخين • وجود عدة وسائل وآليات لتنفيذ حملة المناصرة.	• انتشار التدخين بين قطاع الشباب وطلبة المدارس. • عدم متابعة الأهالي لأبنائهم المدخنين. • عدم التزام بعض المواطنين بسياسة وقف التدخين في الأماكن العامة. • عدم مبالاة بعض المؤسسات وتقاعسها عن المشاركة في حملة المناصرة
الفرص Opportunities	**المخاطر والتهديدات Threats**
• إمكانية تشكيل شبكة من المؤسسات التي تناهض التدخين في الأماكن العامة. • عدم دعم منظمة الصحة العالمية لحملات المناصرة المناهضة للتدخين.	• الإعلانات الجذابة لشركات التدخين • الأمراض الناجمة عن التدخين والتي تؤثر على أداء المواطن/ة وإنتاجه.

التشبيك Networking

لكي تتم عمليتا الضغط والمناصرة بنجاح لا بد من تفعيل التشبيك لكونه مظلة جماعية تتشكل من منظمات مستقلة تعمل على مناصرة قضايا مجتمعية محددة. وتعود أهمية التشبيك إلى الرغبة في التعاون وتوجيه الاهتمامات المشتركة لحل مشكلات مجتمعية. وهذا ما أكدت عليه المؤسسات واللجان المجتمعية في منطقة الأغوار أثناء ورشات العمل في مشروع تنمية المجتمعات المحلية حيث حددت على سبيل المثال المشكلات المجتمعية الآتية التي تعاني منها: مشكلة المياه، ومشكلة شبكات الصرف الصحي، ومشكلة عدم توفر أماكن للترفيه وللعب الأطفال، ومشكلة البطالة، وعدم توفر تعليم جيد لطلاب وطالبات المدارس، ومشكلة التزويج المبكر.

ويجدر الانتباه إلى أن عملية التشبيك ليست هدفاً بحد ذاتها وتحتاج إلى وقت، وهي كذلك أجسام مؤقتة ومرهونة بوجود القضية، وتحتاج إلى الاعتماد على المصادر الخاصة، وإلى تنوع الأعضاء، وإلى إدارة مرنة وقدرة على التأقلم مع الوقت ومع المتغيرات في الظروف المحيطة.

مفهوم التشبيك ودوافعه

يمكن تعريف عملية التشبيك بأنها تطوير للعلاقات السائدة والعمل المشترك بين مؤسستين أو أكثر، أو مجموعة من الأفراد ومجموعات أخرى من خلال توفير مظلة جماعية تعمل معاً على موضوع مشترك لتحقيق هدف عام.

وتتمثل دوافع التشبيك في تبادل المعلومات والمعارف والخبرات وتعميمها، وتنسيق الفعاليات، والانتفاع من إمكانيات وخبرات ومصادر وعلاقات الشركاء، وتحفيز المنافسة التعاونية من خلال الوصول إلى المصادر المتاحة.

مهارات التشبيك

يتطلب التشبيك الفعال عدداً من المهارات، من أهمها تلك المبينة في الشكل الآتي:

أنواع الشبكات

- الشبكات المتخصصة: تضم مؤسسات تعمل في نفس الحقل أو مجالات تنموية محددة، مثل: منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة واللجان المجتمعية التي تم تشكيلها في بعض المواقع في فلسطين مثل فصايل والزبيدات والجفتلك والعوجا والولجة.

- الشبكات المظلاتية: تضم مؤسسات متنوعة في اختصاصها وحقول عملها مثل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وإئتلاف الأمان للنزاهة والشفافية.

إجراءات التشبيك بين المؤسسات واللجان المجتمعية

- تحديد الهدف من التشبيك أو بناء الشبكة ودوافعه
- تحديد الأعضاء المحتملين والمهتمين بالمشاركة في الشبكة
- تحديد المنفعة المتبادلة المترتبة على المشاركة في الشبكة
- وضع النظام الأساسي واللوائح الداخلية للشبكة ونظام العضوية
- تطوير هيكلية الشبكة وآلية صنع القرار
- تحديد الأدوار والالتزامات والواجبات لكل من المشاركين في الشبكة
- تحديد النشاطات والفعاليات التي تعزز حضور الشبكة وتحقق أهدافها

مثال تطبيقي: استخدام شجرة المشكلة في تحليل أسباب ونتائج مشكلة أو قضية.
القضية: ضعف التشبيك بين المؤسسات المجتمعية

تحليل مشكلة ضعف التشبيك بين المؤسسات المجتمعية باستخدام شجرة المشكلات

تستخدم أداة شجرة تحليل المشكلة لتحديد العلاقة بين مسببات والآثار الناجمة عن مشكلة محورية معينة، حيث توضع الأسباب أسفل هذه المشكلة، وتوضع الآثار أعلاها. ويتم رسم خطوط لتوضيح العلاقات بين الأسباب والمشكلة المحورية، وبين المشكلة المحورية وآثارها، وبين الآثار وبعضها. وفضلاً عن تحليل المشكلة المحورية، فإن استخدام هذه الأداة يفيد في وضع تصور ومقترحات للحل. وسنكتفي في هذا المجال بالتركيز على تحليل مسببات المشكلة إلى أسباب مباشرة ثم إلى أسباب كامنة، ولن نتطرق إلى تحديد الآثار وتحليلها.

فيما يأتي تطبيق لإجراءات عملية التحليل باستخدام أداة شجرة المشكلات:

أولاً: تحديد المشكلة المحورية والتعبير عنها بالصيغة السلبية.
مثال: مشكلة "ضعف التشبيك بين المؤسسات المجتمعية".

ثانياً: تحديد الأسباب المباشرة للمشكلة الرئيسة والأسباب الكامنة.
قد تكون هناك ثلاثة أسباب مباشرة لمشكلة ضعف التشبيك، وهذه الأسباب هي:

- ضعف قناعة المؤسسات بالتشبيك. وقد تعود الأسباب الكامنة وراء هذا الضعف إلى كل من ضعف وعي المؤسسات بأهمية التشبيك، وضعف فعاليات الشبكات القائمة.
- ضعف مشاركة المؤسسات الأعضاء في فعاليات الشبكة، وهذا يمكن أن يعود إلى سلبية نظرة المؤسسات إلى الشبكة، وضعف متابعة الشبكة لمشاركة الأعضاء.
- ضعف التزام المؤسسات بواجباتها نحو الشبكة، وقد تعود الأسباب الكامنة وراء ذلك إلى عدم وجود لائحة داخلية للشبكة، وغموض الواجبات المتوقعة من المؤسسات.

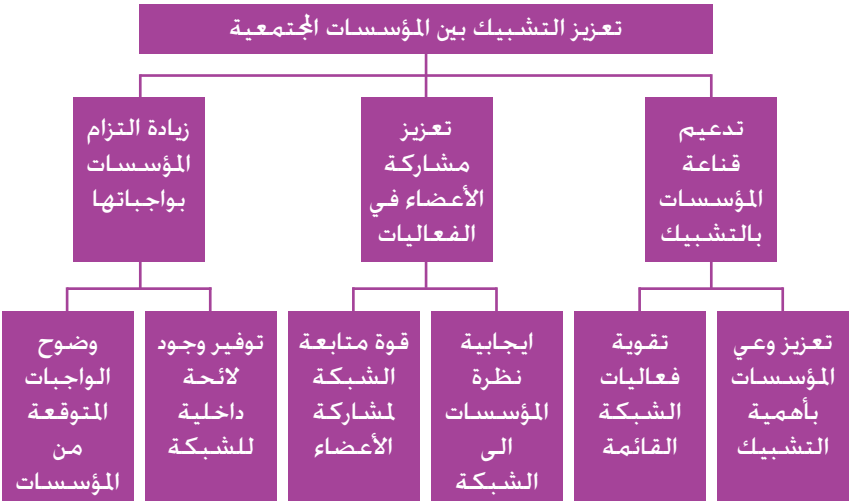

ثالثا: تحويل المشكلة وأسبابها المباشرة والكامنة إلى نتائج

لتحويل المشكلة ومسبباتها إلى نتائج، يتم قلب الأوضاع السلبية إلى نتائج تعكس الوضع الايجابي المستقبلي المرغوب والذي سيتم تحقيقه من خلال القيام بالعديد من الأنشطة. ويتم ذلك بمشاركة جميع الأطراف ذوي العلاقة. فمثلا تتحول عبارة "ضعف قناعة المؤسسات بالتشبيك" إلى عبارة "زيادة قناعة المؤسسات بالتشبيك". وتتحول عبارة "غموض الواجبات المتوقعة من المؤسسات" إلى عبارة "وضوح الواجبات المتوقعة من المؤسسات". لذلك سيتم تحويل شجرة المشكلة التي وردت سابقا إلى شجرة نتائج كما في الشكل الآتي:

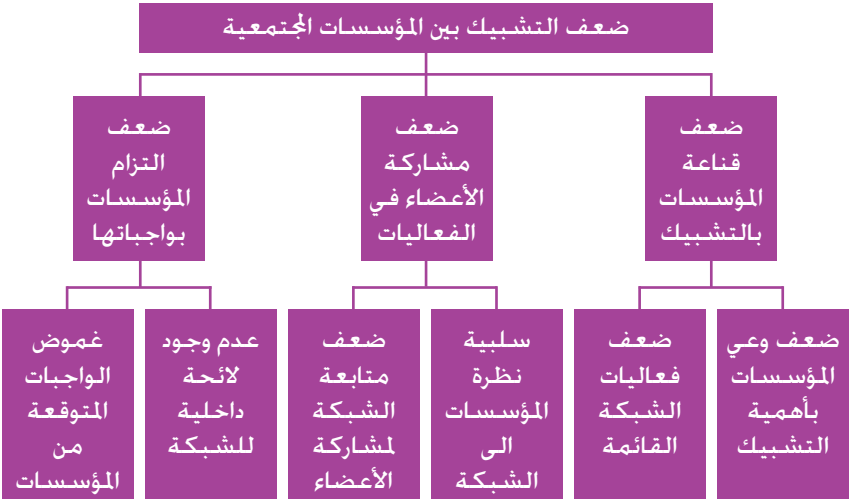

ويمكن أن يضاف إلى التحليل باستخدام شجرة المشكلات تحديد كل من الأطراف المؤثرة بالمشكلة أو القضية والأطراف المتأثرة بها كما يأتي:

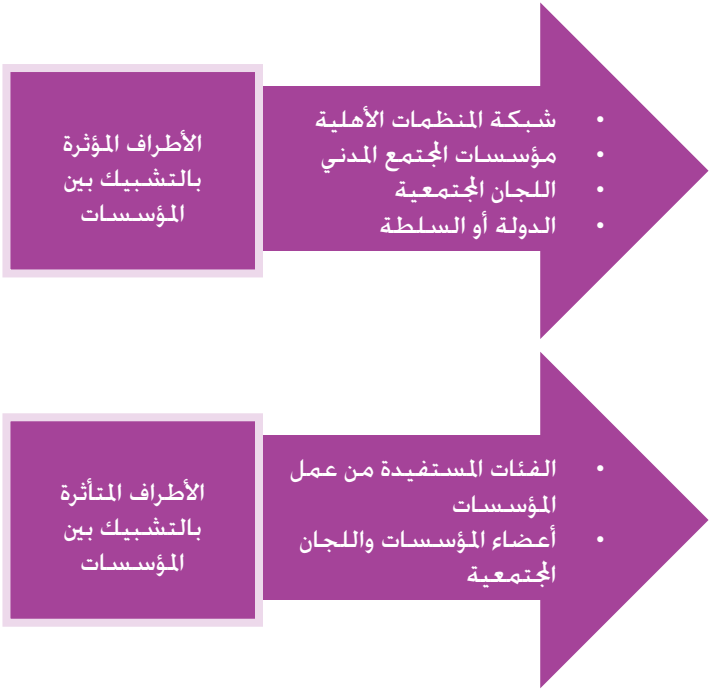

العلاقة بين الضغط والمناصرة والتشبيك

يوجد تداخل كبير بين الضغط والمناصرة والتشبيك، فكل منها يعتمد على الآخر. ويمكن اعتبار التشبيك أكثرها شمولاً، واعتبار الضغط والمناصرة متطلبات له. كما يمكن اعتبار المناصرة أكثر شمولية من الضغط. ويوضح الشكل الآتي هذه العلاقات:

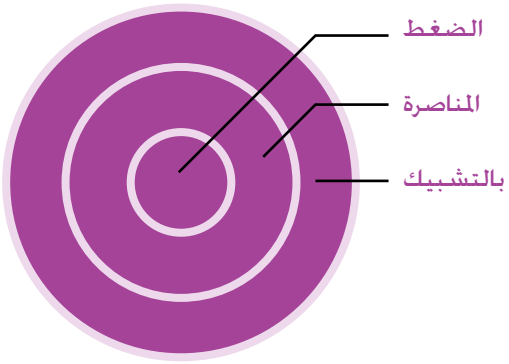

المراجع

- مركز بانوراما، (2008). دليل اللاعنف والسلم الأهلي. رام الله.
- مركز بانوراما. (2004). دليل تدريبي للعمل الشبابي. رام الله.
- سيف، سمير وجاسر سائد (2008). التشبيك.. الضغط.. المناصرة. دليل تطبيقي صادر عن منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة.

الحاجات المجتمعية: تحديدها والتدخل لتلبيتها

تسعى المجتمعات المختلفة إلى تلبية حاجات الأفراد والجماعات التي تنتمي إليها، وبخاصة تلك الحاجات المرتبطة بحقوق المواطنين في المجالات المختلفة. فالمواطن/ة هو/هي أهم عناصر التنمية المجتمعية، وتلبية حاجاته/ها هي مدخل للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة.

سنركز في هذه الوحدة على ما يمكن تسميته بالحاجات المجتمعية، من حيث تحديدها وتقييمها والتدخلات الملائمة لتلبيتها، كما سيتم تحليل البيئة المجتمعية لتحديد مدى مواءمتها للتدخلات التي يمكن أن تأخذ أشكالاً مختلفة.

مفهوم الحاجة

تعرف الحاجة على أنها حالة عدم توازن يشعر بها فرد أو جماعة أو مجتمع نتيجة الإحساس بالرغبة في تحقيق هدف معين، يحتاج تحقيقه إلى توفر إمكانيات أو موارد معينة. ويمكن أن تنتج الحاجة عن الرغبة في تحسين الأداء الحالي أو تصحيح نقص ما. ويمكن اعتبار الحاجة الفعلية بأنها المسافة أو الفجوة بين النتائج الحالية والنتائج المرجوة، وعندما يتم تحديد الحاجة نتجه لاختيار الحل الذي يسد الفجوة، ويتم عكس هذه الحاجة في شكل خطط وبرامج ومشاريع ومبادرات.

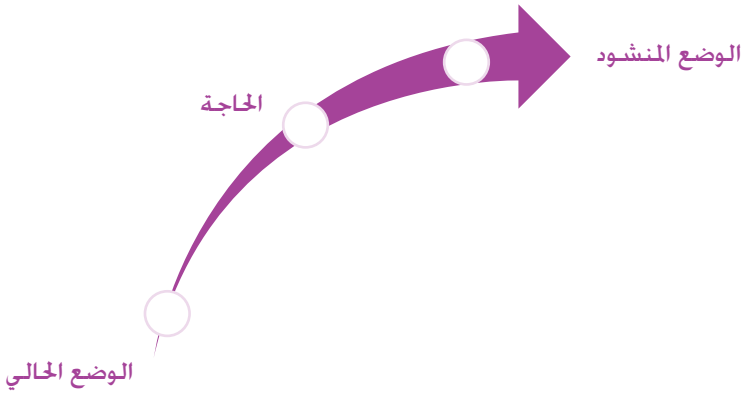

أما الحاجة المجتمعية فهي تمثل الفجوة بين الوضع الحالي لقضية مجتمعية والوضع المنشود. فمثلاً إذا كانت هناك حاجة مجتمعية للحد من عمالة الأطفال، فهذا يعني أنه يوجد فرق أو فجوة بين نسبة عمالة الأطفال الحالية والنسبة التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها أو الوصول إليها. ومن الأمثلة الأخرى على الحاجات المجتمعية التي تهم المواطنين نذكر ما يأتي:

- الحاجة إلى تعبيد الشوارع أو إنارتها.
- الحاجة إلى إنشاء رياض للأطفال.
- الحاجة إلى وقف التمييز ضد توظيف النساء.
- الحاجة إلى تعزيز مشاركة المواطنين في القضايا المجتمعية.

تحديد الحاجات

يقصد بتحديد الحاجات تحديد الفجوات بين الظروف الراهنة والأوضاع المطلوب الوصول إليها. وتساعد هذه العملية في اكتشاف ما هو موجود فعلاً (من مشاكل، ومصادر) وما نريد الوصول إليه والعلاقة الموجودة بينهما.

ولتحديد الحاجات يمكن اتباع الخطوات الآتية:

1. تحليل الوضع القائم: يتم في هذه الخطوة وصف البيئة المجتمعية من حيث: المؤسسات الموجودة فيها، والخدمات المتوافرة وغير المتوافرة، والأشخاص الرئيسيون/ الفعالون في البيئة، وأصحاب القرار فيها، والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتحليل العلاقات القائمة.
2. تشخيص المشكلة وتحليلها: تعرف المشكلة بأنها حالة أو وضع في مكان معين يعتبر غير مرغوب به من قبل مجموعة من الناس (مجتمع ما أو مؤسسة أو فئة معينة). ويشتمل تحليل المشكلة على وصفها، وتناول الآثار الناجمة عنها، والأطراف المتأثرة بها، ومسبباتها.
3. تحديد الموارد المتوافرة والتي يمكن استثمارها والاستفادة منها على نحو عقلاني لتلبية الحاجات.
4. تحديد الأهداف العامة والخاصة لحل المشكلة من خلال استخدام الموارد المتوافرة.

ويجدر بالذكر أن الموارد المتوافرة في المجتمع والتي يمكن الاستفادة منها في تلبية الحاجات المجتمعية تضم ثلاثة أنواع من الموارد هي:

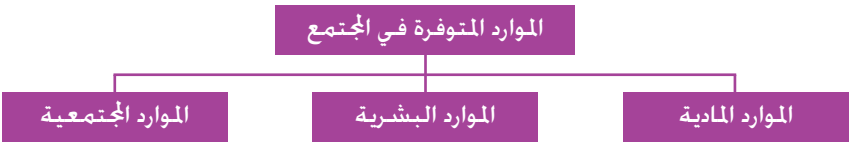

- الموارد المادية: وتضم الأرض وما بداخلها وما فوقها من التربة والغابات والمراعي والمياه والمعادن والحيوانات والمناخ.
- الموارد البشرية: وتضم الناس وما يملكون من المال والمعارف والخبرات والمهارات والمؤهلات والمهن والحرف الموجودة في المجتمع.
- الموارد المجتمعية: وتضم المؤسسات والتنظيمات والعادات والتقاليد، والثقافات والأعراف الموجودة في المجتمع.

ويمكن تحديد الحاجات باستخدام مجموعة من الأساليب والأدوات المبينة في الشكل الآتي، ويفضل استخدام أكثر من أسلوب وأداة لتحديد الحاجة نفسها:

تقييم الحاجات المجتمعية

لتقييم الحاجات المجتمعية يمكن اتباع مجموعة الخطوات الآتية:

1. إجراء عملية تحليل للفجوة بين الموقف الحالي والموقف المنشود من أجل تعرف الحاجات.
2. تصنيف الحاجات حسب الأولوية والأهمية.
3. تحديد مسببات الفجوة بين الموقفين الحالي والمنشود، أي تحديد الأسباب الكامنة وراء نشأة الحاجة.

4. تحديد التدخلات أو الحلول الممكنة، وقد تكون بناء القدرات، أو التطوير التنظيمي للمؤسسة، وغير ذلك.

وتستطيع المؤسسات واللجان المجتمعية تحديد أهمية الحاجة ودرجة أولويتها في ضوء العوامل الآتية:

1. تكلفة التدخل لتلبية الحاجة.
2. متطلبات الحاجة مثل القوانين والتشريعات اللازمة.
3. ضغط المستفيدين لتحديد الحاجة وتلبيتها.
4. عدد الأفراد والمؤسسات المتأثرة بالحاجة.
5. مدى تأثير الحاجة على المجتمع.

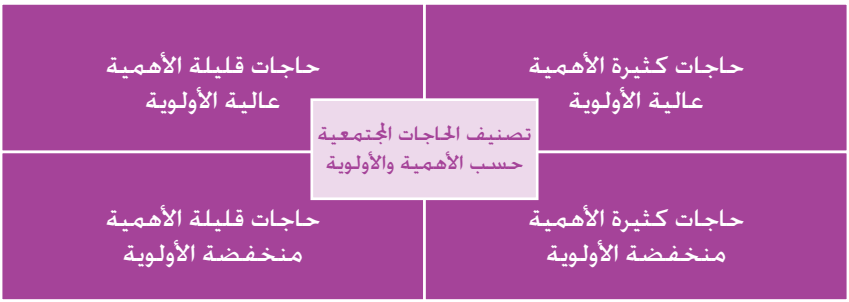

وتفيد عملية تقييم الحاجات في تحقيق ما يأتي:

- معرفة المستوى الحالي للحاجة، وأسباب ذلك، وتحديد المستوى المطلوب.
- تحديد مجالات الحاجة وتصنيفها إلى حاجات تدريبية وحاجات مادية (إغاثة، بنية تحتية، تجهيزات.....الخ).
- تحديد الموارد البشرية التي يمكن الاستفادة من خبراتها وإمكانياتها في معالجة الحاجة.
- تحديد مستوى الموارد البشرية المشاركة من ناحية المعرفة والمهارات والاتجاهات الموجودة لديهم بالفعل.
- بناء قدرة أفراد المجتمع في تحديد مشكلاتهم وتحليلها والتفكير في الحلول الممكنة، واتخاذ قرارات بشأن أفضليات الأعمال التي يتم القيام بها باستخدام الموارد المتاحة.
- توعية المجتمع بالعمليات الأساسية في إحداث عملية التغيير.
- وضع خطة للتدخل تتضمن الحلول الممكنة.

أما الحاجات التدريبية والتي يمكن تلبيتها عن طريق التدريب فإن تقييمها يساعد في التأكد من أن تصميم التدريب يستجيب للاحتياجات، وفي ضمان استدامة اثر التدريب.

التدخل لتلبية الحاجات المجتمعية

التدخل هو القيام بعمل ما لتلبية حاجة مجتمعية. ويمكن أن تتم عملية التدخل عن طريق مجموعة من الآليات، مثل: مبادرة مجتمعية، برنامج تدريبي، حملة ضغط ومناصرة، مشروع وغير ذلك.

وتؤدي تلبية حاجات المجتمع إلى شيوع الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، فضلاً عن تعزيز مشاركة المواطن/ة في تنمية مجتمعه.

تحليل البيئة المجتمعية للتدخل

يفضل قبل القيام بالتدخل لتلبية حاجة مجتمعية العمل على تحليل البيئة المجتمعية للتدخل من خلال عدة أساليب وأدوات. ويمكن في هذا المجال استخدام أداة التحليل SWOT. فمثلاً لنفترض أن لجنة مجتمعية في منطقة ما تخطط للتدخل من خلال حملة ضغط ومناصرة للتأثير في أصحاب القرار في وزارة الصحة لكي يتم

إنشاء عيادة صحية منتظمة في المنطقة. في مثل هذه الحالة يكون التحليل SWOT كما يأتي:

جوانب القوة Strengths	جوانب الضعف Weaknesses
• وجود أطباء ومرضين من أبناء وبنات المنطقة مستعدين للتطوع في العيادة. • استعداد إحدى العائلات لتخصيص غرفتين للعيادة مجانا. • وعي المجتمع المحلي لأهمية وجود عيادة صحية. • إنشاء العيادة يوفر على المواطنين عناء التنقل وأجور المواصلات الى القرى المجاورة في حالة المرض.	• عدم وجود مكان جاهز لاستقبال العيادة. • انتشار الواسطة والمحسوبية في التوظيف. • رفض المجلس القروي توفير قطعة أرض لبناء العيادة عليها. • التأثير السلبي للمنازعات العائلية على نشاط اللجنة المجتمعية في مناصرة إنشاء العيادة. • ارتفاع أسعار التجهيزات اللازمة للعيادة.
الفرص Opportunities	**المخاطر والتهديدات Threats**
• استعداد أحد أبناء المنطقة المغتربين لتمويل إنشاء العيادة. • استعداد مصانع الأدوية المحلية لتزويد العيادة بأسعار زهيدة.	• إدعاء الجهات الصحية بعدم حاجة المنطقة لعيادة لوجود عيادات صحية في المناطق المجاورة. • انقطاع الكهرباء المتكرر مما قد يؤدي إلى فساد الأدوية التي تحتاج لحفظ في ثلاجات.

خطة التدخل لتلبية الحاجات المجتمعية

خطة التدخل هي وثيقة تتضمن إطاراً عاماً للمشكلات والحاجات والأنشطة المطلوب القيام بها في المجتمع المعني لتحقيق أهداف معينة، وتتم مراجعتها على فترات محددة. ويتطلب الوصول إلى خطط تدخل واقعية تعالج مشاكل المجتمع الحقيقية ما يأتي:

1. إشراك المواطنين والاستفادة من معارفهم وخبراتهم.
2. إجراء تقييم للوضع تتم فيه معرفة موارد المجتمع سواء كانت طبيعية أو بشرية أو مجتمعية، وكذلك معرفة مشاكله وتحليلها.
3. تقدير الحاجات المجتمعية وترتيبها حسب أهميتها بالنسبة للمجتمع.

ولإعداد خطة التدخل يراعى اشتمالها على العناصر الآتية:

- الحاجة المراد تلبيتها وبعض الحقائق والمعلومات المتعلقة بها.
- الأهداف المنشودة من التدخل.
- آلية التدخل ومتطلباته، والمسؤوليات والأدوار وبخاصة مسؤوليات صانعي القرار والمؤثرين.
- العوامل الداعمة للتدخل (الموارد البشرية وبخاصة المناصرين والحلفاء، والموارد المادية).
- العوامل المعوقة للتدخل وبخاصة الخصوم والمعارضين للتدخل.
- آلية متابعة تنفيذ خطة التدخل لمعرفة الكيفية التي تسير بها الأمور في عمل معين، مقارنة بخطة العمل الموضوعة من حيث الوقت والموارد.

خطة التدخل لتلبية الحاجات المجتمعية					
الحاجة المجتمعية:					
معلومات وحقائق عن هذه الحاجة:					
أهداف التدخل لماذا نريد تلبية هذه الحاجة؟	**آلية التدخل** كيف يمكن تلبية هذه الحاجة؟	**متطلبات التدخل** ماذا يحتاج التدخل من تعليمات، أو تشريعات، أو قوانين أو غير ذلك.	**المسؤوليات والأدوار** من هو المسؤول عن تلبية هذه الحاجة؟ وما هي أدوار الأطراف المختلفة؟	**العوامل الداعمة للتدخل** ما هي الموارد المادية والبشرية التي يمكنها أن تساعد في تلبية هذه الحاجة؟	**العوامل المعوقة للتدخل** ما العوامل أو الأمور التي يمكن أن تعوق تلبية هذه الحاجة؟
متابعة التدخل:					

تقييم التدخلات الهادفة لتلبية الحاجات المجتمعية

يتم تقييم التدخلات الهادفة لتلبية الحاجات المجتمعية والتي تنفذها المؤسسات واللجان المجتمعية من أجل استخلاص الدروس المستفادة منها، وبالتالي تحسين هذه التدخلات. ويمكن أن تتم عملية التقييم في ضوء الخصائص الآتية:

الجدوى	لماذا يتوجب إجراء التدخل أو إيجاد الحل للفجوة؟ هل تفوق فائدة التدخل تكلفته؟
الهدف	هل أهداف التدخل ممكنة وواقعية ويمكن تحقيقها؟ ما التحسن المنشود من وراء التدخل؟
السياق	متى سيتم التدخل؟ ما المتطلبات الأساسية اللازمة لنجاح التدخل؟
الملاءمة	ما مدى ملاءمة التدخل لحاجات الفئة المستهدفة؟ ما مدى ملاءمة أساليب وأدوات التدخل مع الأهداف المنشودة؟
الفعالية	هل حقق التدخل أهدافه؟

المشاركة المجتمعية في تقييم الوضع والتدخل لتلبية الحاجات

تتم مشاركة المجتمعات المحلية في تقييم الوضع المتعلق بالحاجة وفي التدخل لتلبيتها من خلال مشاركة المواطنين والمؤسسات واللجان المجتمعية في مراحل تقييم الوضع، وتحديد المشكلات، وتحديد الحاجات، وترتيب الأولويات، وإعداد خطط التدخل ومتابعة تنفيذها. وتساعد هذه المشاركة في تحقيق ما يأتي:

- التمكن من تقييم الوضع من حيث تحديد المشكلات والموارد المتاحة في المجتمع.
- إعداد خطط تدخل أكثر واقعية ونابعة من الاحتياجات الفعلية.
- بناء قدرات المجتمعات المحلية عن طريق إشراكهم في كل مراحل التخطيط.
- تبني ومتابعة خطط التدخل من قبل المجتمعات المحلية نتيجة لإحساسهم بأن الخطط نابعة من حاجاتهم.
- الحصول على دعم المؤسسات المجتمعية والمنظمات المانحة.

وإذا ركزنا اهتمامنا في هذا المجال على المشاركة المجتمعية في تحديد الحاجات، فإنها تتم عبر استجابة المواطنين والمؤسسات واللجان المجتمعية في تعبئة الاستبانات، والاستجابة للاستفتاءات والمقابلات، والتعاون مع الدراسات، والمشاركة في اللقاءات والمجموعات البؤرية الهادفة إلى استقصاء حاجات المواطنين وتحديدها. أما المشاركة المجتمعية في التدخلات الهادفة إلى تلبية الحاجات، فإنها تتم عبر اتخاذ مواقف إيجابية وداعمة لهذه التدخلات، والمشاركة في الإعداد لها وتنفيذها ومراقبة ذلك، وكذلك في تقييمها وتطويرها.